جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الأوروبية المشتركة السياسة الزراعية المشتركة دراسة حالة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية.

إعداد الطالب: ناصري عكاشة **الأستاذ المشرف : د. أمُحَّد بن زايد**

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: د. مُحَّد خداوي	أستاذ محاضر قسم أ	رئيسا
الأستاذ: د. أمُحَّد بن زايد	أستاذ محاضر قسم ب	مشرفا و مقررا
الأستاذ: د. هواري بلحاج	أستاذ محاضر قسم ب	عضو مناقشا
الأستاذ: د. أحمد شيخاوي	أستاذ محاضر قسم أ	عضو مناقشا

السنة الجامعية : 1441/1440 هـ، 2020/2019م.

شكر و عرفان:

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين سيدنا مُحَمَّد صلى الله عليه و

سلم، أما بعد:

لا يسعني في هذا المقام الا أن أحمد الله سبحانه و تعالى أن هداني و وفقني لهذا، و أتقدم بجزيل

الشكر للأستاذ: د "أمُحَمَّد بن زايد" لتكرمه بالإشراف على المذكرة و تحمله عناء المتابعة المستمرة، في الظرف الذي تمر به البلاد و الجامعة الجزائرية

فجزاك الله جزاء الوالد الناصح المربي لولده.

و أتقدم بالشكر أيضا للأستاذ و الوزير " سيد أحمد فروخي" على نصائحه و ملاحظاته التي وضحت لي المسار الواجب اتباعه للوصول لحل اشكالية البحث، فحفظك الله.

كما أتقدم بجزيل الشكر و العرفان لكل أساتذة العلوم السياسية الذين كان لي الشرف أن نهلت من أفكارهم و بحر علومهم قطرة معرفة طوال مدة دراستي الجامعية.

إهداء

إلى من أوصى إليهما الله بالإحسان، قال تعالى : "و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا".

صدق الله العظيم الآية 23 من سورة الإسراء.

إلى والدي العزيزين أطال الله في حياتهما إلى زوجتي و رفيقة دربي

إلى بنت الغالية : نورهان فاطمة الزهراء.

و

إلى العائلة الكريمة من صغيرها إلى كبيرها : عائلة ناصري

إلى كل الأصدقاء و الزملاء.

المقـــدمـــــة

مقدمة:

عرفت البيئة الاقتصادية أواخر القرن العشرين تطورات عدة كان لها الأثر المهم على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، ولعل أبرز هذه التطورات توجه أنظار العالم صوب التكتلات الاقتصادية الإقليمية فأضحى التكتل والتكامل أهم سمات الفترة الراهنة، وقد كان السبب المباشر لتكوين هذه التكتلات يتلخص في التغلب على العديد من الصعوبات التي واجهت دول العالم ورغبتها في إيجاد حلول لها وبشكل جماعي من خلال إمكانياتها الاقتصادية المشتركة، باعتبار أن التكامل أو الترتيب الاقتصادي الإقليمي هو الوسيلة الفاعلة للاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المنضوية في التكتل وتوسيع حجم التباين التجاري بما يحقق المنفعة الاقتصادية لهذه البلدان.

ونظرا لما تكتسبه هذه الظاهرة من أهمية فإننا نجد مختلف دول العالم أيقنت أن من الصعب تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في هذا العصر الذي بات للعولمة التأثير الأكبر فيه حيت طغت التكنولوجيات المتقدمة واستخداماتها على كافة المجالات و نظرا لما تتطلبه هذه الأخيرة من طاقات.

فالإمكانيات الذاتية لوحدها لم تعد كافية لتحقيق أي تقدم لأي دولة ما دون اللجوء إلى إبرام اتفاقيات تعاون مبنية على أسس و أهداف و إرادة سياسية لأجل تحقيق التقدم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي لجميع الدول الأعضاء دون تمييز وباعتبار أن التوجه لإنشاء التكتلات الاقتصادية أصبحت تمثل أكبر التطورات في العلاقات الدولية، فإن الساحة الدولية تشهد بروز العديد من النماذج

عن هذه الظاهرة، إذ يعتبر الاتحاد الأوروبي إحدى أهم هذه النماذج، والذي جاء كنتيجة لما أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية من تداعيات كارثية، مما تولد عنه حاجة ملحة بمبادرة دولية لإعادة بث الروح مرة أخرى في الاقتصاديات الأوروبية المنهكة.

إذ تمكنت القارة الأوروبية مع هذا لأجل تحقيق مصلحتها، من تجاوز كل خلافاتهم السياسية وحروبها الماضية والخروج بتكتل اقتصادي توجته بوحدة سياسية مشتركة في جميع القطاعات و لعل أهم قطاع هو القطاع الزراعي لبنة الإنتاج الإقتصادي و الصناعي و الخدماتي، نتج عن ذلك توحيد عملة الإتحاد، تمهيدا لوحدة سياسية وقرار أوروبي واحد وتصدر القمة الاقتصادية الدولية، رغم أنها لا تمتلك مقومات الوحدة التي قد تضمن نجاحها بنسبة كبيرة.

أولا: أهمية موضوع

أما عن أهمية موضوع التكامل الزراعي بين الدول الأوروبية فيتمثل في كونه يدرس تجربة ونموذج يحتذى به باعتبار أن الدول الأوروبية تمكنت من تجاوز العديد من الصعوبات حيث قطع الاتحاد الأوروبي أشواط كبيرة ليصل إلى ما آل إليه من مسيرة دامت أكثر من نصف قرن إلى أن باتت على مشارف وحدة سياسية تضم غالبية الدول الأوروبية فضلا عن عديد الإنجازات المحققة وبالتالي إبراز جوانب كثيرة من التجربة الأوروبية في القطاع الفلاحي والتي يمكن أن تكون غير معروفة لدى الكثير.

ثانيا: أسباب و أهداف اختيار الموضوع

أما في ما يخص أسباب اختيار الموضوع فتعود إلى:

أ. **الأسباب الذاتية:**

- ✓ الرغبة الذاتية والاهتمام بالبحث في هذا الموضوع والتعرف عن الكثير في ثناياه، علما أنني مهندس في العلوم الفلاحية و البحث في إسقاط نجاح التجربة الأوروبية على التكامل المغاربي و البحث في النقائص التي توجد في قطاعنا الفلاحي في الجزائر.

ب. الأسباب الموضوعية:

- ✓ إدراكنا لأهمية هذا الموضوع، خاصة مع التحولات و الواقع المعاش حاليا في ظل جائحة كوفيد 19 و التطورات الاقتصادية المستمرة التي يشهدها العالم، حيث أن الأمن الغذائي مطلب سيادي لدى الأنظمة سواءا محلية أو دولية.
- ✓ إبراز مدى أهمية تجربة التكامل الأوروبية، خاصة مع درجة التكامل التي وصل إليها هذا القطاع في مختلف جوانبه.
- ✓ التعرف على العوامل والأساليب التي مكنت الدول الأوروبية من الدخول في تكتل رغم افتقارها لمقومات الوحدة، و وجود أوجه اختلاف كبيرة بين بلدان و شعوب القارة الأوروبية خاصة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية و ما خلفته من أحقاد و خسائر لدى بعض الدول مثل ألمانيا و إيطاليا.

ثالثا: الدراسات السابقة

هناك الكثير من الدراسات حول تجربة التكامل الأوروبي في كل القطاعات لعل من أهمها؛ كتاب بارفوس (السوق العالمي والأزمة الزراعية)، كتاب كاوتسكي المسألة الزراعية (نظرة عامة على اتجاهات الزراعة الحديثة والسياسة الزراعية)، يحي بكور (الأمن الغذائي العربي وآفاق المستقبل)، عبد الصاحب علوان (أزمة التنمية الزراعية و مأزق الأمن الغذائي).

حيث تعتبر السياسة الزراعية المشتركة للإتحاد الأوروبي المنظمة الأكثر شيوعا في العالم و التي هي عماد التكتل الإتحاد الأوروبي بعد توحيد العملة الأوروبية المشتركة نظرا لأهمية ميزانيتها الكبيرة داخل كل بلد و مجتمعة معا.

رابعا: إشكالية البحث

ونظرا للتاريخ الحافل للاتحاد الأوروبي من الخطوات الصغيرة و الكبيرة نحو أواصر التكامل و الاندماج التي تعتبر الأوثق على الإطلاق يتأتى لنا طرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى تمكن الاتحاد الأوروبي من بلوغ هدفه في تحقيق التكامل الزراعي؟.

وانطلاقا من طرحنا لهذه الإشكالية، ومن أجل تغطية كل جوانبها ارتأينا ضرورة صياغة مجموعة من التساؤلات وتتمثل في:

1. ما هي أهم المراحل التاريخية التي سبقت قيام الاتحاد الأوروبي في قطاع الفلاحة ؟
2. ما الذي جعل الإتحاد الأوروبي يسعى نحو التكتل في سياسة زراعية أوروبية موحد؟، وفيما تمثلت أبرز الدوافع الرامية إليه ؟
3. ما ابرز الأساليب و السياسات المتبعة من طرف الإتحاد الأوروبى لتحقيق التكامل الزراعي و حماية المنتجات الزراعية و المزارعين ؟
4. ما هي أفاق المستقبلية التي تسعى إليها السياسة الأوروبية المشتركة في قطاع الفلاحة ؟

خامسا: خطة البحث

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة المندرجة تحتها عمدنا إلى وضع خطة بحث مكونة من مقدمة وثلاث فصول أساسية وخاتمة وقائمة مصادر ومراجع وملاحق:

تناولت المقدمة الأسباب الجوهرية وراء سعي الدول نحو التكتل الإقتصادي و القطاعي، و بينت سبل النجاح من خلال تجربة قيام الاتحاد الأوروبي بصورته الحالية بدءا باتحاد البينولوكس وصولا إلى إتفاقيات في السياسات المشتركة لعدة قطاعات و توجهنا نحو دراسة حالة من هذه القطاعات ألا و هو عصب الإقتصاد العالمي القطاع الزراعي إلى قيام السوق الأوروبية المشتركة بعد التوقيع على معاهدة روما.

وتناول الفصل الأول دراسة الإطار المفاهيمي للتكامل القطاعي في الإتحاد الأوروبي من حيث النشأة و التوسع، وقد تضمن مبحثين:

تعرض في الأول منها إلى إسقاطات نظريات التكامل و الإندماج على القطاع الفلاحي مفاهيم عن التكامل الزراعي، في حين تطرق في المبحث الثاني للإطار التاريخي للتكامل في كل القطاعات حتى بلغنا السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة و الأهداف والمبادئ التي يقوم عليها هذا الاتحاد في هذا القطاع.

أما الفصل الثاني فقد تناول السياسات الزراعية المتداولة عالميا و إرتباطها الوثيق بالأمن الغذائي أما المبحث الثاني فقد تناول القوة الاقتصادية الزراعية لدول الإتحاد الأوروبي التي سمحت لها في التوحد في سياسة أوروبية مشتركة متمثلة في الـ CAP، و الأهداف التي سعت إليها هذه الدول على المستوى المحلي و الدولي، كما تناولنا التشريع و المؤشرات التي تسود الساحة الزراعية الأوروبية.

أما الفصل الثالث فقد تعرض في المبحث الأول إلى السياسات المالية و الدعم التقني الفلاحي و سبل تعزيز النهوض بالتنمية الريفية. أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى السياسة القانونية و التجارية في حماية المنتجات الزراعية و العامل في القطاع الزراعي، كما تناول رهانات و مستقبل الـ CAP و أهدافه المستقبلية آفاق 2027.

سادسا: المناهج المتبعة

أما فيما يخص المنهاج المتبعة فإنه و نظرا لطبيعة الموضوع اعتمدنا أكثر من واحد، فقد استخدمنا المنهج التاريخي الذي يسرد لنا الأحداث التاريخية في نشأة الإتحاد الأوروبي و السياسة الزراعية المشتركة و التوسع نحو دول شرق أوروبا، و يتضح ذلك من خلال إعادة بناء الوقائع الماضية بترتبها و تفسيرها بهدف فهم الواقع.

كما إعتمدنا على المنهج الكمي أو الإحصائي لأهمية الموضوع التي تبرز القوة الإقتصادية و المالية للسياسة الزراعية الأوروبية المشتركة. كما اعتمدنا أيضا المنهج المقارن و يتضح ذلك من خلال ما كانت عليه أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية و بعد التكتل في كل القطاعات و نخص بالذكر موضوعنا الذي بصدد دراسته.

و إعتمدنا على إقتراب النخبة حيث يتجسد في تسيد دول الإتحاد الأوروبي القوية في صنع قرار السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة مثل فرنسا وألمانيا في فكرة الدعم الفلاحي و إقتراب صنع القرار، الذي يجسد لحمة دول الإتحاد في نظرة مستقبلية لواقع الزراعة الأوروبية خاصة بعد خروج بريطانيا من الإتحاد.

سابعا: أدبيات الدراسة

حظيت الظاهرة التكاملية للسياسة الزراعية الأوروبية المشتركة باهتمام الكثير من المفكرين، و فيما يتعلق في الموضوع محل الدراسة فنجد هناك اهتمام فيما يخص الاتحاد الأوروبي كنموذج مهم، وفيما يلي سنتعرض بنقد لبعض الدراسات التي عالجت موضوع البحث أو أحد جوانبه:

التفسير الإقتصادي و ميزة و حدود مبدأ الفصل، أدوات دعم الدخل الزراعي للكتاب: Gohin A, Gorin O, Guyomard H, Le Mouel C، مصدر أساسي و الذي يبرز فيه أدوات القانونية في دعم القطاع الزراعي في السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة.

الدعم العام للزراعة: النظرية و التاريخ و القياس للكاتب Butault J-P، يعد من أبرز المصادر و الذي يبرز فيه فاعلية الدعم الفلاحي في السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة.

منظمة التجارة العالمية و المفاوضات الزراعية المتعددة: للكاتبين Butault J-P, Guyomard H، مصدر أساسي في موضوعنا حيث يبرز في هذا الكتاب السياسة الأوروبية المشتركة في حماية منتوجاتها الزراعية أمام المنتوجات الزراعية خارج دول CAP.

ثامنا: الصعوبات

و ككل بحث لا يخلو من المصاعب فإننا تعرضنا خلال فترة بحثنا لبعض منها و التي يمكن تلخيص أهمها في ما يلي :

ـ صعوبة الحصول على المصادر والمراجع المتخصصة في ذات الموضوع في ظل جائحة كوفيد 19 .

ـ شساعة الموضوع وصعوبة حصره بما يتلاءم ومستوى البحث المطلوب انجازه .

ـ صعوبة التحكم في المادة العلمية والتي تكتسي طابع اقتصادي وتكييفها بأسلوب يتلاءم ونماذج الدراسات التاريخية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتكامل القطاعي في الإتحاد الأوروبي.

تمهيد:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يشهد العالم تنامي ملحوظ في تجارب التكامل الإقتصادي سواءا بين دول الضفة الشمالية المتقدمة أو دول الضفة الجنوبية النامية. و قد كان النجاح و الإنتشار الذي حققته دول الإتحاد الأوروبي بداية التسعينيات دافعا و حافزا قويا للعديد من المبادرات في جميع المجالات: السياسي، الإقتصادي و الأمني.

و جميع هذه المبادرات خريجة الأفكار الأكاديمية الواسعة، و التي تنظر للفكر الأمني و تحقيق التعاون الإقتصادي.

حيث قادت التحولات السياسية و الفكرية دول الإتحاد الأوروبي في لم شملها عن طريق التنظير لفكرة التكامل و الاتحاد في إطار الفكر الفلسفي الليبرالي، و كذا أفكار المدارس القانونية. فقد إعتقد العديد من المفكرين أن الوحدة هي السبيل الوحيد من أجل تحقيق السلام و إحتواء النزاعات العدوانية و العنصرية التي كانت سببا وجيها في دمار أوروبا في حربية عالميتين متتاليتين، و التي كانت بمثابة إنذار للديمقراطيات الغربية بضرورة تعزيز السياسات التعاونية و الحلول التوافقية.

خلال هذه المرحلة، إزدهر الفكر التكاملي في العلاقات الدولية بشكل غير مسبوق، و برزت تيارات فكرية متباينة، مثل: النظرية الفيدرالية، الوظيفية التقليدية، الوظيفية الجديدة و المقارابات الإتصالية للتكامل الدولي، منظور الإعتماد المتبادل، المقاربة بين الحكومة الليبرالية.

و من خلال موضوع الذي بين أيدينا، تحاول أن نناقش أهم نظريات التكامل و الإندماج السابقة التي أسهمت في الوحدة الأوروبية المشتركة في القطاع الزراعي.

المبحث الأول: إسقاطات نظريات التكامل و الإندماج على القطاع الفلاحي

قادت التحولات البنيوية و الوظيفية التي عرفتها أوروبا مطلع القرن العشرين إلى إعادة النظر في مفهوم التكامل الجماعي من أجل التعاون الدولي فيما بينها.

إذ ساهمت الحربين العالميتين في التحديات الجديدة، بتطور الفكر التكاملي بشكل ملحوظ: فمع بداية الستينات لمسنا إتساع رقعة الأدبيات التي إهتمت بالفكر التعاوني و التكاملي، الذي لم ينحصر عند الإتحاد الجمركي، و لكن جاءت الكتابات مثل: كتاب النزعة التدخليّة Interventionist أمثال بيلا بالاسا Balassa Bela، أو منظري المدرسة البنيوية أمثال: شارلز كيندلبرجر Charles Kindleberger، و ألفريد مارشال Alfred Marchal، فكلهم أقروا و أثبتوا أن الفكر التكاملي و التعاوني لم يصبح منحصرا في مجال واحد و إنما يجب أن يعمم لباقي القطاعات و المجالات التي لها أبعاد إجتماعية و إقتصادية و أمنية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتكامل و أهدافه.

إن التكامل الإقتصادي كظاهرة عالمية حديثة تمثل موضوع متعدد الجوانب من الناحية، نظرا لما أصبحت إليه التجارة العالمية من دور بارز في حركة الإقتصاد العالمي و باتت الوحدة الإقتصادية مطلب و أسلوب الأمثل لحياة الدول و الشعوب في هذا العالم.

يثير مصطلح التكامل الإقتصادي بوصفه مصطلحا إقتصاديا كمثله من المصطلحات في العلوم الإنسانية العديدة، و نظرا لتعدد التعاريف التي خاضت السرد فيه، إذ لم يتفق خبراء الإقتصاد و لا مفكري السياسة على تعريف موحد بينهم، إذ لا يمكننا من تفسيره و هذا راجع لإختلاف وحدات التكامل، تطبيقات، سياسات و الأهداف المرجوة منه.[1]

[1] عماد محمد الليثي: التبادل الدولي، ط1: دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص137.

أما عن أصل هذا المصطلح فهو كلمة لاتينية بدأ تداولها سنة 1620م في قاموس أكسفورد الإنجليزي و يدل معناه تجميع الأشياء كي تشكل كلا واحد، و بالتالي فإن هذا الشرح يتفق تماما مع المعنى الدارج لكلمة تكامل أي ربط الأجزاء ببعضها ليتكون الكل.[1]

أما عنه من الناحية اللغوية فهو يأخذ معنى التكميل أو التمام أو الكل التام.[2]

أما في التحليل السياسي لم يفصل الباحثون في تعريف دقيق أو إجماع متفق عليه، يربط أساسا بعقيد الظاهرة التكاملية. إذ لغاية اليوم، مزال الجدال قائم حول المسار التكاملي، هل هو مسار Process، أو حالة State، و بعض الأحيان يستبدل مصطلح التكامل بمصطلحات أخرى في بعض الأحيان كالتعاون بين الدول كسياسيات في مجالات متعددة كالأمن، الإقتصاد، الثقافة. مما يضاعف مهمة المحلل السياسي في العلاقات الدولية في إيجاد تعريف جامع ملم بكل المجالات.

و تجدر الإشارة إلى إستخدام مصطلح التكامل مع كلمة الإندماج دون تمييز محدد، و أحيانا يستعملان جنبا إلى جنب، حيث أن الإندماج يشير غالبا لأعلى درجات و حالات أكثر نضجا للتكامل بما في ذلك الإتحاد و الوحدة المتكاملة لإضفاء مزيد من القوة كأن يقال وجدة إندماجية.

يرى ليون ليندبرغ Leon Lindberg أن التكامل هو عبارة عن عملية حيث تجد الدول نفسها عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو الداخلية الرئيسية بإستقلالية، و تسعى بدلا من ذلك لإتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفويض أمرها في إطار مؤسسات مشتركة جديدة[3].

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك: التكامل الإقتصادية العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 10.

[2] محسن الندوي : تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، ط 1،منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص 63.

[3] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. (تر: وليد عبد الحي). بيروت، كاضمة للنشر و الترجمة و التوزيع، 1985، ص272.

و حسب بيلا بلاسا Bela Blassa، فإن التكامل الإقتصادي هو مسار و حالة من الشؤون State of Affairs، يتضمن مجموعة من التدابير و التشريعات و الإجراءات المتفق عليها من أجل تقليص التمييز بين عناصر القطاعات الإقتصادية التي تنضوي تحتها هذه الدول. و يميز سوران دوسنرودي Dossonrodi Sorain، خمس مراحل للتكامل الإقتصادي الإقليمي كما يلي:

1. منطقة التجارة الحرة: يتم إزالة الرسوم و الحصص بين الأعضاء و بقائها قائمة مع غير الأعضاء.
2. الإتحاد الجمركي: و هي نظام حصص و تعريفات جمركية مشتركة مع الدول غير الأعضاء في تبادل تحاري حر.
3. السوق المشتركة: و هو إتحاد جمركي يرفع القيود و الحواجز عن الأفراد و السلع بين الدول الأعضاء في التجارة.
4. الإتحاد الإقتصادي: حيث يرفع مستوى التنسيق بين الأعضاء قي السياسات الإقتصادية بهدف تجاوز الفوارق و التفاوتات الناجمة عن الإختلاف في السياسة الإقتصادية الداخلية للدول.
5. التكامل الإقتصادي الكلي: حيث يتم توحيد السياسات النقدية، الجبائية و الإجتماعية و تشكل مجتمع فوق قومية تكون قراراته ملزمة للدول الأعضاء.[1]

إن التكامل الإقتصادي الكلي لم ينجح إلا في دول الإتحاد الأوروبي فقد أدركت هيئات هذا التكتل الوحدة المنشودة منذ تشكيل المفوضية الأوروبية و تحسين نظامها النقدي عن طريق فضاء اليورو و توحيد سياساتها الخارجية، الأمنية، و الحفاظ على إستمراريته في وحدة و تنسيق سياسي رغم الهزة المالية لدولة اليونان و الأزمة السياسية كخروج المملكة المتحدة.

[1] SOREN Dosenrode, " Federalism Theory and Neo-functionalism : Element for an Analytical Framework" working paper, vol 02, issue 03, Centro Studis Ulfederalismo, 2010, Italy, P06.

المطلب الثاني: التكامل القطاعي الإقليمي مقاربة نظرية.

مما سبق يتضح أن دول الإتحاد الأوروبي نجحت في التقارب السياسي عن طريق الوحدة الإقتصادية التي كانت لبنتها شبه التكامل القطاعي في مجالات عدة، و قد أصبحت مثال يحتذى به في الأقاليم الدولية.

و يعتقد إرنست هاس أب الوظيفية الجديدة أن التكامل القطاعي الإقليمي الذي حققته دول الإتحاد الأوروبي صعب التحقيق لأنه تكامل غير شامل، لأن الدولة ليست الفاعل الحصري في النظام الدولي، رغم أن الهويات الأوروبية تكاد تكون مشتركة و ليست هي المحرك الأساسي التي تحفز النخبة على إتخاذ قرارات مشتركة.

و تعتبر الوظائف أو مناطق القضية هي الركيزة الأساسية لمسار التكامل، لكن يجب أن تكون إنطلاقة المسار من القضايا أقل خلافية، لأنه يسهل التعامل معها.

و رغم الإنتشار الذي حققه شبه التكامل القطاعي في المجال الزراعي، طغت عليه بعض المصالح الفردية لبعض دول الإتحاد الأوروبي للحفاظ على مكانتها الإنتاجية و أسواقها الخارجية و الداخلية، الذي بالضرورة يستلزم تسييس النشاط الزراعي عن طريق عدم التنسيق النقدي و التفاهم في برامج الدعم المالي الفلاحين و المزارعين.

و إقترح جوزيف شميتر Josef Chmiter، أن نمط المسار التكاملي يتشكل من متغيرين أساسيين و هما: المجال Scope، أي قطاع التكامل و مستوى سلطة الهيئة فوق القومية، أي قدرتها القرارية على دول التكامل، و بمعنى أدق مستوى المجال و مستوى السلطة في آن واحد، و بناء على ذلك إستخلص شميتر مجموعة من الحالات و هي كالأتي:

رقم	الحالات	المجال	مستوى السلطة
01	الإنتشار-Spill Over	زيادة (قيمة إيجابية)	زيادة (قيمة إيجابية)
02	تقهقر Spill-Back	تقلص (قيمة سلبية)	تقلص (قيمة سلبية)
03	إنكماش Retrench	إنكماش (قيمة سلبية)	زيادة (قيمة إيجابية)
04	Muddle-About	زيادة (قيمة إيجابية)	إنكماش (قيمة سلبية)
05	Spill-Around	زيادة (قيمة إيجابية)	لا يوجد أي تغير (قيمة منعدمة)
06	Build-Up	لا يوجد أي تغير (قيمة منعدمة)	زيادة (قيمة إيجابية)

المصدر: ح. أيمن و ح. بوخلوط: مذكرة ماستر (الإتحاد الأوروبي و دوره في تحقيق التكامل الإقتصادي)، جامعة العربي التبسي، السنة الجامعية 2015.2016.

و يرى هاس Hass، أن التكامل بين دول معينة، يحفز دول أخرى في نفس البعد الجغرافي على الإنضمام، و لا ينحصر فقط القطاع السياسي بل يتعدى المجالات القطاعية كما شهدته دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة: كبريطانيا، الدانمارك، النرويج، ثم البرتغال، السويد و النمسا[1]. تقاربت رؤية شميتر حيث أن الإنتشار الذي حققته السياسة الزراعية المشتركة الأوروبية عن طريق تنامي التبادل الدخلي فيما بينها، أزمة الحجم (أي عدم قدرة الدول على تلبية حاجياتها من المواد الزراعية، و بالتالي تضطر إلى إدراج أعضاء جدد)، قصد الزصزل إلى بيروقراطية

[1] Teodor Lucia Moga, "The contribution of the neo-Functionaliste and Inter-governmentalist Theories to the evolution of the European Intefration process," Journal of alternative perspectives in The Social sciences, Vol.01, n°.03 (2009), PP, 798, 799.

إقليمية قوية و متطورة ذو مصالح مشتركة و مستقلة عن غيرها (أي جماعات مصالح) قادرة على إدارة أوضاع قطاع على المستوى الداخلي الإقليمي[1].

و أكثر ما يهدد التكامل القطاعي هو درجة الولاء من المستوى الزطني إلى المستوى الإقليمي، و لكن مسار نقل الولاء لا ينفصل عن مسار الإنتشار، و لكن يغير المواطنون من ولائهم إلا تم إرضائهم. حيث أن هذا الركن بدأ يضهر للعيان بعد إنفصال بريطانيا عن الإتحاد مطلع سنة 2020، الذي كان زلزال حقيقي داخل كل قطاعات الإقتصادية و أهمها القطاع الزراعي الذي كانت تتصدره في كثير من الشعب الحيوية و الإستهلاكية.

[1] Philippe Schmitter, Ernest Haas And the Legacy of neo-Functionalism, Journal of European public policy, Vol 12, issue. 02 (2005), P 258.

المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة الزراعية المشتركة CAP

نجد أن دول الإتحاد الأوروبي فوضت أمور تسيير إقتصاداتها لمؤسسات موحدة تحت مسمى المفوضية الأوروبية المشتركة. و داخل هذه الهيئة نجد أن قطاع الفلاحة أوكل لمؤسسة داخل الإتحاد تتمثل في السياسة الزراعية المشتركة الأوروبية أي (Commun Agricole Policy) التي تعد إحدى وحدات التكامل الإقتصادي بين دول السوق الأوروبية المشتركة (Commun Europe) .

المطلب الأول: الكاب و المزايا النسبية لدافيد ريكاردو (المنافع المقارنة)

طبقا لنظرية المزايا النسبية التي جاء بها دافيد ريكاردو و الذي نشر له كتاب[1] عنوانه بمبادئ في الإقتصاد السياسي و الضرائب عام 1817م، قد فيه قانون النفقات النسبية[2] الذي يعد من أهم القوانين الإقتصادية حتى عصرنا الحاضر و أكملها من بعده جون ستيوارت ميل و آخرون، ربما كان ريكاردو أول إقتصادي يقترح وضع نظرية منفصلة للتجارة الدولية[3] .

و طبقا لهذه النظرية، وفي ظل التجارة الحرة، فإن كل دولة في الإتحاد الأوروبي تتميز عن غيرها في التخصص في إنتاج زراعي و بنفقات متقاربة، و يتم التبادل بين الدول عن طريق التصدير و الاستيراد الداخلي في دول الكاب، كما يعطي هذا النموذج الدور الرئيسي للتكنولوجيا، فالتقنيات المختلفة هي التي تشكل الميزة النسبية في عملية الإنتاج بين دول الإتحاد الأوروبي[4] .

---

[1] هذا الكتاب صدر في 3 طبعات كالتالي: سنة 1721، و سنة 1719، وسنة 1717، بمساعدة كا من بنتام و جيمس ميل، حيث قام ريكاردو بوضع أكثر التدقيقات تأثيرا لرؤية سميث في هذه الطبعات.

[2] تود جي باكولز: أفكار جديدة من إقتصاديين راحلين مدخل للفكر الإقتصادي الحديث، ترجمة كوثر محمود مُحَمَّد و حسن التلاوي، الطبعة الأولى، كلمات علابية، مصر، سنة 2013، ص 124.

[3] إي راي كانتربري: ترجمة سمير كريم، موجز تاريخ علم الإقتصاد مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، سنة 2011، ص 137.

[4] ح. أيمن و ح. بوخلوط: مذكرة ماستر (الإتحاد الأوروبي و دوره في تحقيق التكامل الإقتصادي)، جامعة العربي التبسي، السنة الجامعية 2015.2016.

و يستند قانون النفقات النسبية إلى مجموعة من الإفتراضات[1]:

- ✓ ثبات تكاليف الإنتاج في دول الإتحاد و سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق (تعدد البائعين، حرية الدخول للسوق و نقل البضائع، التجانس التام بين وجدات السلع في السوق) (مدة الإنتاج الزراعي ثابتة في أي مكان).
- ✓ ثبات تكنولوجيا الإنتاج و إنعدام التغيرات في داخل دول الإتحاد، مع إختلاف في مستوى التقدم التكنولوجي بينها.
- ✓ إنعدام التعاريف الجمركية، و العوائق التجارية، كما أن كل دول الإتحاد لها ثروات طبيعية متشابهة في أغلبها و الإستغلال الكامل لعناصر الإنتاج.
- ✓ تجانس العمل و الأذواق في دول الإتحاد التي يجري بينها التبادل التجاري.
- ✓ تثمين العمل من خلال قيمة السلعة المنتجة، أي أن قيمة السلعة محددة بالعمل.

بناءا على ما سبق، نجد أنها توافقت مع بعض عناصر النظرية، إلا أنها إختلفت معها في بعض النقاط:

- ✓ التبادل يتم في دول الكاب التي تتجاوز 27 دولة و ليست دولتين، و يكون التبادل في سلع كثيرة و ليس في سلعتين.
- ✓ التبادل يتم عبر البورصة بمقابل النقود و هذا عكس ما تستند إليه النظرية.

و نفترض أن هناك دولتين هما إسبانيا و فرنسا كل منهما ينتج سلعتين هما الحليب و الزيتون، الصوف و الحبوب، و نعتمد على نظرية العمل للقيمة[2] كما يوضح الجدول التالي:

[1] طارق فاروق الحصري: الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2010، ص 7-8.

[2] التي ترى أن العمل هو العنصر الوحيد الذي يقيس قيم السلع، أي تقاس تكلفة السلع بساعات أو وحدات العمل المبذول فيها، إلا أنها أصبحت مهملة ذلك أنها تعتبر أن العمل هو العنصر الوحيد المستخدم في الإنتاج بينهما نعلم أن هناك عوامل عديدة تدخل في هذه العملية.

الجدول رقم 01 : تكلفة الإنتاج مقدرة بساعات العمل قبل التبادل التجاري[1]

تكلفة الإنتاج حسب السلعة	فرنسا	إسبانيا
الحليب	وحدة من الحليب= 24 ساعة	وحدة من الحليب= 36 ساعة
الزيتون	وحدة من الزيتون= 540 يوما	وحدة من الزيتون= 360 يوما
الحبوب	وحدة من الحبوب=180 يوما	وحدة من الحبوب= 270 يوما
الصوف	وحدة من الصوف= 270 يوما	وحدة من الصوف= 180 يوما

من خلال الجدول نلاحظ أن إسبانيا تتفوق في إنتاج الزيتون نظرا للمساحة الشاسعة لهذه الشعبة و المناخ الذي يسمح بغراسة هذا النوع في دول حوض المتوسط و تكلفة إنتاج الزيتون أقل مما هو في فرنسا. عكس مادة الحليب التي تتميز بها فرنسا عن سائر دول الإتحاد و ليس فقط إسبانيا فهي لها القدرة على إنتاج كمية كبيرة من هذه المادة نظرا لوجود عدد كبير من رؤوس الأبقار من أجود السلالات الموجودة في العالم (الهولشتاين، الفريزون و المونبليارد).

أما في شعبة الحبوب فالمساحة المخصصة لإنتاج هذه الشعبة في فرنسا أكبر و مناخ المطر الذي يسمح بإنتاجه بكميات كبيرة و التفوق التكنولوجي و العلمي في فرنسا أكبر مما هو موجود في إسبانيا. عكس شعبة الصوف التي هي من تخصص إسبانيا التي يوجد فيها عدد رؤوس الغنم أكبر في أوروبا و سلالتها المشهورة (الميرينوس) التي تتميز بجودة صوفها الذي يسمح في إنتاج المنسوجات.

[1] ح. أيمن و ح. بوخلوط: مذكرة ماستر (الإتحاد الأوروبي و دوره في تحقيق التكامل الإقتصادي)، جامعة العربي التبسي، السنة الجامعية 2015.2016.

كما نلاحظ أن فرنسا لها ميزة في إنتاج سلعتي الصوف و الزيتون إلا أنها لها الكفاءة المطلقة في إنتاج الحبوب و الحليب و نفس الملاحظة بالنسبة لإسبانيا و التي رغم كفاءتها في إنتاج السلعتين، إلا أن وضعها أحسن في الصوف و الزيتون.

مما سبق نلاحظ أنه يوجد إختلاف في المزايا النسبية بين الدولتين، لذلك تقوم تجارة داخلية بين هاتين الدولتين في ظل الكاب دون اللجوء للإستيراد من خارج الإتحاد الأوروبي و بتكاليف أقل مثل النقل، خدمات الموانئ و التخزين. حيث تتخصص فرنسا في إنتاج الحليب و الحبوب، أما إسبانيا في إنتاج وحدتين هما الصوف و الزيتون، و بالتالي يتم التبادل الدولي بينهما على أساس وحدات و يتحقق المكسب في قيام تجارة داخل الإتحاد الأوروبي.

و بناءا مما سبق نجد أن الكاب تحقق نقاط مهمة في نظرية دافيد ريكاردو و هو التجانس في التبادل و الإنتاج داخل دول الإتحاد الأوروبي من خلال التخصص في إنتاج شعبة معينة، و يرجع هذا التمايز لعدة عوامل أهمها:

- ✓ إختلاف المناخ بين دول الإتحاد الأوروبي، و هذا العامل لا يمكن التحكم فيه.
- ✓ تنوع التضاريس في بلدان الإتحاد الأوروبي و المساحة الصالحة للزراعة.
- ✓ التمايز في سلالات الحيوانات، البذور و الأشجار المنتجة حسب الشعبة، كما أن العامل الوراثي له دور كبير في الإنتاج.

المطلب الثاني: الكاب و نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل (الطلب المتبادل و معدل التبادل الدولي)

من أهم بنود إتفاقية السياسة الزراعية المشتركة هو الأولوية للسلع الأوروبية في التبادل التجاري بين الدول الأعضاء و هذا ما زاد من قيمة التبادل الدولي بين دول الإتحاد الأوروبي، تفوق بعض الدول في إنتاج شعب كثيرة في المجال الزراعي خاصة في الجهة الغربية للقارة مقارنة بنظيراتها الشرقية أثر كثيرة على المستوى التكاملي بينها.

و من خلال نظرية ميل حيث جمع بين ما قاله سميث في نفقة الإنتاج، و ما قاله ريكاردو في العمل في تحليله لنفقة الإنتاج زيادة على فكرة العرض و الطلب، و تأثيرها على قيمة السلعة في السوق، مستبعدا أثر المنفعة في تكوين القيمة التبادلية للسلعة[1]. بالنسبة له التجارة وسيلة لجعل المنتجات أرخص و المستهلك هو المستفيد النهائي، حيث يؤكد على دور الطلب الذي يحقق نظرية التجارة الدولية[2].

وهذا ما وقعت فيه دول الكاب حيث أن التبادل في إتجاه واحد فقط من الجهة الغربية نحو الجهة الشرقية بعد إنضمام عدد كبير من جمهوريات الإتحاد السوفياتي سابقا و دول يوغسلافيا. حيث أن معدل التبادل حقق عجزا لدول المنظوية حديثا في الكاب، و أدى إلى نمو الإنتاج الزراعي في الدول الأعضاء الأوائل، و هذا ما خلق إختلال في الميزان التجاري في السوق الأوروبية و ظهور فائض في دول و عجز في دول أخرى. فمن نظام التوازن الشامل نعرف أن كلا من الطلب و العرض يحددان معا و في نفس الوقت الكميات المباعة و الأثمان السائدة.

و لفترة ليست بالقليلة تحملت ميزانيات دول الكاب الغربية تأخر نظيراتها من الشرق في تطوير إمكانياتها في المجال الزراعي، و ذلك من خلال الدعم التقني، العلمي و المالي حتى يكون لها دور أساسي في التبادل الزراعي البيني.

---

[1] محمود عبد الكريم إرشيد: النظريات الإقتصادية المؤثرة في النشاط الإقتصادي و ضوابطها في السوق الإسلامي، الطبعة 01، دار النفائس، الأردن، سنة 2011، ص 26.

[2] M.E.BENISSAD, Economie Iternationale, Office des Publication universitaire, Alger, 1983, Page 191.

و لكن إتساع الأراضي في دول الشرق الأوروبي خلقت نوع من التجانس في التنويع في الإنتاج، كما كان للظروف المناخية التي تتميز بها بعض هذه البلدان في فترات من السنة الملائمة لزراعات الموسمية التي قد لا تكون مواتية في الغرب الأوروبي (موجة الصقيع في فصل الشتاء) كان لها دور في ملئ العجز من المنتجات الفلاحية في غير أوقات (Produits Arrière Saison) .

ما يتيح المجال لهذه الدول في بيع منتجاتها داخل السوق الأوروبية دون عناء تصديرها خارج أوروبا و الخوف من ركودها أو فسادها و بأثمان باهضة جدا و جودة جد عالية.

الفصل الثاني: السياسة الزراعية المشتركة و القوة الزراعية للإتحاد الأوروبي.

تمهيد:

جاءت التجربة الأوروبية للتكامل الإقتصادي كنتيجة للمحاولات المتكررة و المتعاقبة طيلة مدة خمسين سنة من الصراعات الداخلية.

و بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية تبدل الخطاب السياسي للدول نحو الجنوح للسلم و البناء و ظلت فكرة الوحدة الأوروبية على مر القرون هدف يسمو إليه الشعوب الأوروبية و الساسة. حيث أن عصر التنوير كان له الفضل في زوال الديكتاتوريات و ضرورة إقامة تعاون مشترك بين الدول الأوروبية عندما دعا الكونت النمساوي "ريتشارد كودنهوف كاليرجي" عام 1923 إلى إنشاء الولايات الأوروبية المتحدة على غرار النموذج الأمريكي. و نتيجة لذلك عقد أول مؤتمر أوروبي في فينا عام 1926 و الذي ضم مندوبين عن 24 دول أوروبية، و قد وافق المؤتمر على وضع تنظيم فيدرالي أوروبي.

إلا أن صعود الفكر التطرفي في ألمانيا و إيطاليا التي مهدت الحرب العالمية الثانية أرجأ هذا التكتل عقدين لما بعد الحرب التي تسببت في إنهيار كلي لدول أوروبا الغربية و على رأسها ألمانيا، فرنسا، إيطاليا و حتى بريطانيا.

المبحث الأول: السياسات الزراعية المشتركة في دول الإتحاد الأوروبي، النشأة و الأهداف.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الزراعية و الأمن الغذائي

تعد السياسة الزراعية أحد أطراف السياسة الإقتصادية العامة، و هي خطة عمل تتلائم مع الأوضاع الإقتصادية للدولة، و توضع بواسطة الجهاز التنفيذي للدولة و تنفذ من خلال برامج واضحة و محددة لرفع المستوى المعيشي لقطاع الزراعة و ذلك لزيادة إنتاج الفلاحين و المزارعين و تحسين نوعيته و توفير الغذاء بالإضافة إلى تحقيق الرفاهية الإقتصادية للمجتمع من خلال التوزيع الأمثل للسلع الإستهلاكية و تخزينها في الظروف الصعبة و الحالات الطارئة، كما تساهم في التوزيع الجيد للموارد الإنتاجية ما بين الإستعمالات البديلة[1] .

و تتجسد السياسة الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات التشريعية التي تسنها الدولة بغية تحقيق الخطط التنموية الزراعية ترمي لتشجيع الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي و أن تصاغ هذه السياسة ضمن إطار السياسة العامة الإقتصادية للدولة[2].

و للسياسات الزراعية أهداف ثانوية مثل المساهمة في الإستقرار السياسي و الإجتماعي و تكامل الإقتصاد و زيادة حصيلة الصادرات و خلق فرص العمل الجيدة و مكافحة سوء التغذية و التغلب على عجز ميزان المدفوعات[3]. تتباين أهداف السياسة بين محلية و إقليمية و دولية. و يكون تأثيرها عام و تختلف في الإطار العام و يمكن تقسيمها إلى[4]:

---

[1] محمد رفيق محمد حمدان: الأمن الغذائي نظرية نظام و تطبيق، الأردن، عمان، الجامعة الأردنية، ط 1، سنة 1999، ص 57.

[2] منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، نحو تنمية زراعية مستدامة في العراق، روما، سنة 2003، ص 39.

[3] زينة أكرم عبد اللطيف النداوي: تقييم السياسات الزراعية في العراق منذ عقد التسعينيات، مجلة الحوار، العدد 27، تموز، 2011، السنة 7، ص 94-95.

[4] صالح العصفور: السياسات الزراعية، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد 21، سنة 2003، السنة الثانية، ص 4-20.

سياسة توفير الغذاء: و تهدف إلى تأمين الغذاء لأفراد المجتمع و تنمية الموارد الزراعية و رفع درجات الإكتفاء الذاتي و الجد من التبيعة الغذائية للأسواق العالمية و تعمل على دمج القطاع الزراعي باقطاعات الأخرى لتوفير الإحتياطات الإستهلاكية.

سياسة التمويل و الإستثمار: و تعتمد على التخصيصات الإستثمارية و الخطط التنموية فسياسة التمويل تعمل على تحفيز المؤسسات و الأفراد على توجيه مدخراتهم لتمويل أنشطة زراعية في بلدانهم من خلال فتح مجال الإستثمار و القروض الميسرة لفترات قصيرة و متوسطة الأمد حسب نوعية الإستثمار.

سياسة التسعير: و هي سياسة لها أهمية كبيرة في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج، و لها تأثير كبير على الإستهلاك و المستوى المعيشي، التوزيع و حجم العائد الصافي من التجارة الخارجية الزراعية و بالتالي على الإستثمارات الزراعية. و تلعب دورا كبيرا في معدلات التضخم و النمو الإقتصادي و كذا نسبة البطالة، حيث تتطلب معرفة جيدة و واسعة لردود الفعل للمستهلكين و المنتجين في تسعيرة المواد الزراعية الواسعة الإستهلاك و نسبة الدعم، الإعانات المالية، و الأسعار التشجيعية.

سياسة التجارة الخارجية: تهدف إلى زيادة صارات الدولة من المنتجات الزراعية و تقليل الواردات من نفس السلع من خلال رفع الضرائب و فرض الجمركية على السلع المنافسة للإنتاج المحلي.

سياسة تسويقية: توفر خدمات تسويقية من نقل و تخزين و فرز و تعبئة الصفقات التجارية من وظائف السوق و لها دور كبير في التنمية الزراعية و في تحديد المنفعة العائدة على كل من المستهلك و المنتج و تسعى هذه السياسة إلى تحقيق الإستقرار في الأسعار و تقليل الفاقد و توصيل السلع للمستهلك أو المستلزمات الزراعية للمزارع بأقل تكلفة ممكنة.

المطلب الثاني: السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة

أولا: المراحل التاريخية نحو تأسيس السياسة الزراعية المشتركة

أولا: إتحاد البينولوكس

عقدت بلجيكا، هولندا و لوكسمبورغ في 29 أكتوبر 1947م إتفاقا جمركيا كان أن لبنة من مرحلة البناء الأوروبي الإقتصادي بينها و أول تجربة فتية في التكامل و ألغيت بموجبه الرسوم الجمركية بين هذه الدول، في حين طبقت تعريفة جمركية على الواردات من الدول الأخرى، و في 01 جويلية 1950م أزيلت القيود التجالاية و وحدت السياسة الجمركية بينها.

ثانيا: المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي

تأسست هذه المنظمة سنة 1948م عندما أعلن "جورج مارشال" وزير خارجية الو م أ عام 1947م ضرورة قيام دول أوروبا بالتعان الإقتصادي فيما بينها لإعادة إعمارها بعد الحرب العالمية الثانية، في مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية خوفا من المد الشيوعي نحوها[1].

كما جاءت الكثير من التكتلات الإقتصادية من بعد هذه الصرح الأول مثل:

ثالثا: الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب

حيث إقترح "جان مونيه" مفوض التخطيط الفرنسي و راعي الدعوة لتوحيد أوروبا بإقامة جماعة الفحم والصلب بتاريخ: 09 ماي 1950م.

[1] هو مشروع أعلن عنه كاتب الدولة الأمريكية للخارجية جورج مارشال بتاريخ 05 جوان 1947 إذا يمثل مساعدات إقتصادية لكل الدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية، و قدرات هذه المساعدات بـ 12.9 مليار دولار على مدى 10 سنوات (أنظر جيفري نوينهام و غراهام إيفانز: قاموس بينغوين للعالاقات الدوليين، عنابة 2009، ص 309.

رابعا: المجموعة الأوروبية للدفاع

و قد تزامن مع إنشاء جماعة الفحم و الصلب حيث إقترحت فرنسا هذا التكتل مع إندلاع الحرب الكورية و فكرة إنشاء جيش ألماني محدود كبديل لحلف الناتو مع إخضاع القوة الأوروبية لسلطة فوقية وطنية لا تنفرد بها أي دولة.

خامسا: معاهدة روما

على الرغم من إنهيار فكرة جماعة الدفاع الأوروبي التي كانت نكسة شديدة فإن ثقة دول أوروبا لم تهتز حيث تم التوقيع في 25 مارس 1957م من طرف ستة دول (فرنسا، ألمانيا الغربية، بلجيكا، هولندا، إيطاليا و لوكسمبورغ) على إتفاقية روما التي تضمنت:

الأولى: إنشاء جماعة إقتصادية أوروبية

الثانية: مجموعة ا,روبية للطاقة النووية[1].

سادسا: السوق الأوروبية المشتركة

و هو الإسم الشائع للجماعة الأوروبية التي تكونت بعد التوقيع على معاهدة روماو مع حلول أول جويلية 1957م، نجحت الدول الست الموقعة على تلك المعاهدة في دمج كل الجماعات في منظمة واحدة هي الجماعة الأوروبية التي أطلق عليها إسم "السوق الأوروبية المشتركة.

كما يجدر الذكر بأن هذه الجماعة إعتمدت مبدأ الحرية الإقتصادية و إزالة كل أنواع العقبات أمام التدفقات التجارية و الخدماتية داخل هذه الدول، إلا أنها أخذت فيما يتعلق الزراعة بأسلوب مختلف يعتمد على التدخل و توفير الإعانات للمزارعين، فيما عرف بالسياسة الزراعية المشتركة و كانت فرنسا بوجه خاص من أشد المدافعين عن هذه السياسة.

[1] حسين بوقارة: التكامل في العلاقات الدولية، د ط، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 08.

تتجسد السياسات الزراعية المشتركة في مجموعة متكاملة من الإجراءات الإدارية و التشريعية و التنفيذية من خلال البرامج التي تتخذها السلطات العليا للدولة، و تساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية.

كما أنها تهدف إلى تشجيع الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي و حماية البيئة الطبيعية، و زيادة العائدات من الصادرات و تكثيف الجهود العلمية في حماية الأراضي من الجفاف و التصحر و إقامة محميات للحفاظ على التنوع البيولوجي. كما تساهم في تأمين مستلزمات العمل، جلب الكفاءة و التمويل الزراعي عن طريق التخزين و التسويق و مصادر الري بالإستعمال العقلاني للمياه عن طريق السقي التكميلي.

هذه الأهداف ترتبط إرتباطا وثيقا مع السياسات الزراعية بشكل عضوي مع السياسة الإقتصادية للدولة.

بدأت السياسات الزراعية المشتركة في الخمسينات و الستينات من القرن الماضي و إشترك فيها الأعضاء المؤسسين للإتحاد الأوروبي بعد معاناة الدول الأوروبية من نقص الغذاء أثناء الحرب العالمية الثانية. لذلك و من أجل إنشاء سوقا موحدا كان من الضروري إلغاء الرسوم الجبائية و الجمركية على تصدير و إستيراد المنتجات الفلاحية بين الدول المشاركة، لكن للأوضاع و ضغط الفلاحين تأخر توحيد التعريفة الموحدة للإتحاد الأوروبي و إستغرقت وقتا طويلا لإقرارها.

ثانيا: نشأة السياسة الزراعية المشتركة الأوروبية (CAP)

تمتد الجذور التاريخية للإتحاد الأوروبي إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت أوروبا تعاني من نقص كبير في الغذاء و المخاوف من مستقبلها و تصدر موضوع الغذاء أولوية مهمة. و لغرض حماية الإنتاج المحلي و توفير إمدادات غذائية كافية للمواطنين بنوعية، تم الإتفاق على برنامج زراعي بعد تشكيل السوق الأوروبية المشتركة بعد التوقيع على معاهدة روما 25 مارس 1957م، و نجحت الدول الست في الوصول إلى إتفاق في

المجال الإقتصادي، إلا أنها أخذت فيما يتعلق بالزراعة بأسلوب مختلف يعتمد على التدخل و توفير الإعانات للمزارعين و كانت فرنسا من أهم الدول الداعمة عن هذه السياسة[1] .

ففي عام 1960م، قدمت المفوضية الأوروبية خطة لإدخال السياسات الزراعية المشتركة (CAP) مع ثلاث مبادئ[2]:

- ✓ حرية التجارة للمنتجات الزراعية بين الدول الأعضاء.
- ✓ الأفضليات لمنتجات السوق المحلي.
- ✓ التمويل المشترك.

و أسباب إقتراح هذه السياسة هو:

- ✓ كان من غير المعقول إستبعاد الزراعة من سوق التكامل، لأنها المورد الأساسي للصناعات التحويلية و الإستهلاكية.
- ✓ الزراعة تلعب دورا مهما في إقتصاديات الدول الأعضاء.
- ✓ تقلبات أسعار الواد الغذائية على المستوى الداخلي للدول تؤثر بشدة على القطاعات الأخرى و تلك الأسعار ترتبط مباشرة بالسياسات الزراعية.
- ✓ التغيرات و التعديلات في القطاع الزراعي ضرورية فهو قطاع يؤثر في النمو الوطني و الدولي معا.

[1] محمد توفيق عبد المجيد: العولمة و التكتلات الاقتصادية إشكالية للتناقض أم للتصادم في القرن الحادي و العشرين، ط 1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013، ص 262.

[2] JelenaVapaTankosic, micosolvstojavljevic : Eu Common Agricultural policy and pre-accession assistance mesures for rural developement of agriculture, 2014 economics of agriculture Year 61, N° 01, (1-268), BLgrade, 2014, P195.

أولا: التوسع الكاب من الغرب نحو دول شرق أوروبا

و بعد إنضمام كل من بريطانيا، الدنمارك و إيرلندا سنة 1973م، أصبح اللإتحاد يضم 09 دول فاعلة و موردة للمنتجات الزراعية لتنظم اليونان عام 1981م، تليها قبول عضوية إسبانيا و البرتغال، سنة1986م، أما النمسا و السويد و فنلندا فقد قبلت عضويتهم عام 1995.

الجدول 02: التطور الزمني لإنضمام الدول الإتحاد الأوروبي من سنة 1957-2013.[1]

1957	1973	1981	1986	1995	2004	2005	2013
بلجيكا	بريطانيا	اليونان	إسبانيا	فنلندا	إستونيا	بلغاريا	كرواتيا
هولندا	إيرلندا		البرتغال	السويد	ليتوانيا	رومانيا	
لوكسمبورغ	الدنمارك			النمسا	بولندا		
ألمانيا				التشيك			
فرنسا				سلوفاكيا			
إيطاليا				سلوفينيا			
				المجر			
				مالطا			
				قبرص			
				لاتيفيا			

ملاحظة: ألمانيا الشرقية توحدت مع ألمانيا الغربية عام 1990.

[1] **المصدر**: موقع يوروستات على الأنترنت 2020.

و إنطلاقا من المعاهدة التي مهدت لقيام السوق المشتركة و على إثرها السوق الموحدة، أصبحت الدول الأعضاء كتلة إقتصادية زراعية واحدة بلا أي حدود جمركية، و أصبح هناك حرية شبه كاملة لإنطلاق الإستثمار في الزراعة و تنقل الأشخاص و البضائع و المنتجات الزراعية و رؤوس الأموال.

ثانيا: أهداف السياسة الزراعية المشتركة للإتحاد الأوروبي

حدد البند ال 33 من معاهدة روما الموقعة عام 1957 أهداف السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة العامة بالنقاط التالية:

- ✓ زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال التطور التكنولوجي و ضمان نمو منطقي للإنتاج الزراعي و الإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج لاسيما العنصر البشري.
- ✓ تأمين مستوى معيشي عادل للمجمتع الزراعي عن طريق زيادة الدخل الفردي للعاملين في الزراعة.
- ✓ تحقيق الإستقرار في أسواق المنتجات الزراعية.
- ✓ توفير المخازن الزراعية و المواد الأولية اللأزمة للصناعات الغذائية.
- ✓ ضمان وصول الإمدادات الغذائية للمستهلكين بأسعار معقولة.

و قد حققت أهداف السياسة الزراعية المشتركة للإتحاد الأوروبي في فترة قصيرة حيث حققت الأمن الغذائي لأوروبا في ظل إستدامة بيئية. كما عملت على تنشيط التنمية الريفية و توسيع دور المزارعين في المحافظة على البيئة و الموارد الطبيعية.

المبحث الثاني: مظاهر القوة الإقتصادية الزراعية

إن البحث في إمكانيات الاتحاد الأوروبي يعتبر من المسائل التي طالما تدفع المهتمين والمتخصصين في الخبراء الإقتصاديين و مفكري السياسة والشؤون الدولية في التعرف المستمر على قدرات الاتحاد خاصة وأنه في حالة توسع باستقطاب دول أعضاء من فترة لأخرى، مما يستدعي الوقوف على قياس قوة الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على تفاعله الذاتي وتفاعله الدولي، وهنا لا بد من تبيان وزن الاتحاد في المجال الزراعي كوحدة تحليل لموضوعنا على ضوء تركيبته المؤسسية ومقوماته الإيجابية والسلبية.

و يقدم قطاع الزراعة في الإتحاد الأوروبي نموذجا منتجا، مستداما و تنافسي مساهمة حيوية في التجارة العالمية حيث يحظى المنتوج الأوروبي بقبول عالمي منقطع النظير بالكمية اللازمة و الجودة المتناهية. يحظى الاتحاد الأوروبي بعوامل طبيعية و تضاريسية جيدة ساعدته في تبوء الصدارة في الإنتاج الفلاحي حيث أن إجمالي المساحة الصالحة للزراعة في 27 دولة ناهزت 57 مليون هكتار من أجود الأراضي الخصبة، و مناخ معتدل ماطر و رطب شتاءا و شبه جاف صيفا.

يتصدر الإتحاد الأوروبي التصنيف العالمي في الإنتاج الفلاحي في كثير من المنتجات الحيوية حيث يساهم الإنتاج الفلاحي الأوروبي بتصدير 109 مليار دولار من المنتجات الزراعية في سنة 2008.[1]

[1] المنظمة العالمية للتجارة سنة 2008.

المطلب الأول: القدرات الزراعية لدول الـ CAP

القدرات الطبيعية و الثروة الحيوانية لدول CAP

أولا: القدرات الطبيعية

الجدول رقم 03: عدد المزارع في بعض بلدان الإتحاد الأوروبي[1]

السنة	إسبانيا	رومانيا	بولندا	إيطاليا	اليونان	بلغاريا	ألمانيا	فرنسا	المجر
2005	1.079	4.256	2.476	1.728	833	534	390	567	712
2007	1.043	3.931	2.390	1.679	860	493	370	527	626
2010	989	3.859	1.506	1.620	723	370	300	516	576
2013	965	3.629	1.429	1.010	709	254	285	472	491

الوحدة: 1000 مزرعة

من خلال الجدول التالي نجد أن عدد المزراع في دول شرق أوروبا بشكل كبير و مساحة شاسعة بالمقارنة مع دول أوروبا الغربية. و عدد المزارع ليس بالضرورة أكثر إنتاجية أو إقتصادية مثل ما هو في دول غرب أوروبا، ففي دول شرق الإتحاد، تتميز بالإمتداد و الخصوبة الطبيعية و الأكثر بيولوجية في إستعمال المواد الكيميائية و الأسمدة بالمقارنة مع مثيلاتها في الغرب.

[1] **المصدر:** موقع يوروستات على الأنترنت (أخر تحديث 31 جانفي 2020).

ثانيا: مساحة المخصصة لزراعة الحبوب في دول الإتحاد

الجدول رقم 04: المساحة الزراعية للحبوب في دول الإتحاد[1]

السنة	إسبانيا	رومانيا	بولندا	إيطاليا	اليونان	بلغاريا	ألمانيا	فرنسا	المجر	CE 28 دولة
2016	6.23	5.49	7.4	3.25	0.98	1.81	6.32	9.53	2.56	57.2
2017	6.01	5.19	7.60	3.14	0.83	1.72	6.27	9.33	2.40	55.4
2018	6.02	5.26	7.80	3.13	0.78	1.81	6.14	9.05	2.36	55.6
2019	5.97	5.42	7.82	3.07	0.78	1.92	6.38	9.40	2.46	

الوحدة: مليون هكتار

من خلال الجدول التالي نجد أن أغلبية المساحة الزراعية مخصصة لزراعة الحبوب و الأعلاف نظرا للطلب المتزايد عليها داخل و خارج دول الإتحاد. و تعتبر زراعة الحبوب الأكثر رواجا عالميا و خاصة في أوروبا.

و تحرص دول الكاب على زراعة الحبوب للحفاظ على أسواقها الخارجية و علاقاتها الدولية خاصة الضفة الجنوبية في دول إفريقيا و أمريكا اللاتينية و المنافسة الشرسة من طرف الصين و روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية و كندا باعتبارهم من أهم الدول المنتجة للحبوب.

[1] **المصدر**: موقع يوروستات على الأنترنت (أخر تحديث 31 جانفي 2020).

ثالثا: مساحة المزروعات الدائمة الإستهلاك البشري

الجدول رقم 05: المساحة الزراعية للإستهلاك البشري (الخضروات و الفواكه) في دول الإتحاد[1]

السنة	إسبانيا	رومانيا	بولندا	إيطاليا	اليونان	بلغاريا	ألمانيا	فرنسا	المجر	CE 28 دولة
2015	4.70	0.32	0.32	2.33	1.27	0.07	0.15	0.93	0.15	11.34
2016	4.72	0.31	0.32	2.38	1.25	0.07	0.15	0.93	0.15	11.56
2017	4.83	0.31	0.32	2.37	1.22	0.07	0.15	0.93	0.15	11.46
2018	4.88	0.31	0.38	2.37	1.25	0.07	0.15	0.92	0.15	11.39

الوحدة: مليون هكتار

من خلال الجدول التالي نلاحظ سيطرت تامة لدول المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط في الزراعات المعاشية نظرا للمناخ الملائم لها عكس الدول الشمالية التي تتميز بموجات الصقيع في فصل الشتاء التي تمتد في فصل الربيع. كما تعتبر دول حوض المتوسط المورد الأساسي للخضروات و كل الثمار و الفواكه و بدرجة أقل فرنسا و ألمانيا.

[1] **المصدر**: موقع يوروستات على الأنترنت (أخر تحديث 31 جانفي 2020).

رابعا: الثروة الحيوانية و السمكية:

✓ **تربية الأنعام**

1. عدد رؤوس الأبقار

الجدول رقم 06: عدد رؤوس الأبقار[1]

السنة	إسبانيا	رومانيا	بولندا	إيطاليا	الدنمارك	هولندا	ألمانيا	فرنسا	إيرلندا	CE 27 دولة
2016	0.83	1.19	2.12	2.06	0.56	1.79	4.21	3.63	1.29	21.63
2017	0.82	1.17	2.15	2.04	0.57	1.66	4.19	3.59	1.34	21.40
2018	0.81	1.15	2.21	1.93	0.57	1.55	4.10	3.55	1.36	21.02
2019	0.81	1.13	2.16	1.87	0.56	1.59	4.01	3.48	1.42	20.76

الوحدة: مليون رأس

تزخر دول الكاب في الإتحاد الأوروبي بثروة حيوانية من البقر أغلبها البقر الحلوب من أجود السلالات الموجودة في العالم و لعل أهمها: الهولشتاين و المونبلیار و الفريزون، تتوزع على كل هذه الدول بنسبة متقاربة لبعضها البعض.

كما تتيح هذه الثروة في إنتاج مشتقات الحليب و اللحوم التي تصدرها دول الكاب نحو بقاع العالم بكثافة و جودة متناهية، و أجود الأجبان موجودة في الدول الأوروبية خاصة.

[1] **المصدر**: موقع يوروستات على الأنترنت (أخر تحديث 31 جانفي 2020).

2. عدد رؤوس الأغنام

الجدول رقم 07: عدد رؤوس الأغنام[1]

السنة	إسبانيا	رومانيا	البرتغال	إيطاليا	بلغاريا	هولندا	ألمانيا	فرنسا	اليونان	CE 27 دولة
2016	15.96	9.87	2.24	7.28	1.36	1.04	1.57	7.15	8.73	62.98
2017	15.96	9.98	2.22	7.12	1.31	1.01	1.57	6.87	8.59	86.08
2018	15.85	10.17	2.20	7.17	1.35	0.74	1.56	7.16	8.43	85.48
2019	15.37	10.23	2.13	7.00	1.27	0.75	1.55	7.10	8.31	117.3

الوحدة: مليون رأس

برقم فاق المئة مليون رأس غنم التي تعتبر أهم الموارد للحوم و مشتقاتها و النسيج بإعتبار أن إسبانيا لها إحدى أهم السلالات في إنتاج الصوف (سلالة الميرينوس)، تعتبر دول الكاب من أهم مصدري لحوم الضأن في العالم نحو دول مستهلكة للحوم مثل الدول الإفريقية و الإسلامية في المناسبات الدينية خاصة و أنها إعتمدت مبدأ الذبح الحلال تجاوبا مع العقيدة الإسلامية.

[1] **المصدر**: موقع يوروستات على الأنترنت (أخر تحديث 31 جانفي 2020).

✓ **الصيد البحري:**

الجدول رقم 08: كمية صيد الأسماك و المنتجات الصيدية[1]

السنة	إسبانيا	إيسلندا	بولندا	إيطاليا	إيرلندا	الدنمارك	ألمانيا	فرنسا	النرويج	CE 28 دولة
2015	0.90	1.13	0.18	0.19	0.23	0.86	0.25	0.49	2.14	5.15
2016	0.85	1.06	0.19	0.19	0.23	0.67	0.24	0.52	1.86	****
2017	0.90	1.17	0.20	0.19	0.24	0.90	0.22	0.52	2.22	****
2018	0.87	1.25	0.19	0.20	****	****	0.26	0.58	2.28	****

الوحدة: مليون الطن

تطل أغلبية دول الكاب على الأنهار، البحار و المحيطات (نهر الفولقا، البحر الأبيض المتوسط، المحيط الأطلسي و المحيط الشمالي ...إلخ) و بفضل أساطيلها المتطورة في الصيد البحري تتصدر الدول الشمالية للقارة الأوروبية الإنتاج العالمي في الثروة السمكية بكل أنواعها. كما أن لها القدرة على التصبير و التخزين نظرا للتطور الذي شهدته هذه لشعبة من الإنتاج.

[1] **المصدر:** موقع يوروستات على الأنترنت (أخر تحديث 31 جانفي 2020).

خامسا: نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي لدول الإتحاد الأوروبي

يبلغ الناتج المحلي لدول الإتجاد الأوروبي لهام 2014 بحدود 13.473 ترليون يورو موزعة بشكل مختلف بين الدول، فيما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحدود 26.438 يورو، و كانت قيمته في عام 2003 بحدود 21.300 يورو كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 09 : قيمة الناتج المحلي الإجمالي و معدل نموه السنوي و حصة الفرد الواحد في دول CAP.[1]

السنة	2003	2004	2006	2008	2010	2012	2014
قيمة الناتج الإجمالي ترليون يورو	10.15	10.66	11.76	12.55	12.34	12.97	13.473
حصة الفرد من الناتج المحلي /يورو	21300	22300	24000	25900	25300	26500	26438
معدل النمو السنوي المحلي %	1.5	2.5	3.4	0.5	2.1	0.40	1.6

لقد كانت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للإتحاد الأوروبي في عام 2003 بحدود 1.5 % تراجعت في عام 2012 بنسبة 0.4%، و في عام 2014 و عادت نسبة النمو لترتفع مجددا بنسبة 1.6 % .

[1] **المصدر**: موقع يوروستات على الأنترنت (أخر تحديث جانفي 2015).

سابعا: اليد العاملة في القطاع الفلاحي

و قد بلغ عدد العاملين في القطاع الفلاحي لدول الإتحاد عام 2002 بحدود 13.54 مليون نسمة و قد شكلت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي لدول الإتحاد خلال المدة (2002 – 2012) نسبة تتراوح بين (1.6 إلى 1.2 %) منه و كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 10: عدد العاملين في القطاع الفلاحي و نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لدول CAP للمدة (2002 – 2012).[1]

السنة	عدد العاملين في القطاع الفلاحي / مليون	نسبة مساهمة القطاع الفلاحي من الناتج المحلي الإجمالي %
2002	13.546	1.6
2004	12.634	1.6
2006	12.374	1.2
2008	11.475	1.2
2010	10.382	1.1
2011	10.158	1.2
2012	10.039	1.2

الوحدة: مليون نسمة

[1] **المصدر**: موقع يوروستات على الأنترنت (أخر تحديث جانفي 2013).

ثامنا: نسبة الإكتفاء الذاتي لدول الإتحاد الأوروبي

من خلال السياسة الزراعية المشتركة لدول CAP فقد حققت هذه السياسة مستويات عالية من الأمن الغذائي لمعظم السلع الرئيسة و أصبحت إحدى القوى الرئيسية المنتجة و المصدرة لتلك السلع الغذائية سواءا خام أو نصف مصنعة.

و نلاحظ من خلال الجدول الاتي أن نسبة الإكتفاء الذاتي المتحققة عام 2013 للمجموعات الغذائية الرئيسية تكون مرتفعة بإستثناء مجموعة الاسماك الامر الذي يعني أن السياسة مستمرة في تحقيق اهدافها الكمية فضلا عن الاهداف الاخرى النوعية و البيئية في هذا المجال.

الجدول رقم 11 : نسبة الإكتفاء الذاتي لدول CAP من المجموعان الغذائية لسنة 2013.[1]

المجموعة الغذائية	نسبة الإكتفاء %	المجموعة الغذائية	نسبة الإكتفاء %
الحبوب	106	الخضروات و الفواكه	99 و 77
مجموعة السكريات	100	اللحوم	104
النبيذ	106	الحليب	107
مجموعة الزيوت	71	الاسماك	45

تعد السياسة الزراعية الأوروبية الحالية من أنجح السياسات التي إستطاعت تحقيق الإكتفاء بسبب ما تتضمنه من القوانين، التشريعات و الأليات التي تهدف إلى تنظيم الإنتاج و التجارة و التصنيع الغذائي مع الإهتمام بالتنمية الريفية و الجبيلية لضمان قطاع زراعي حيوي و عرض ثابت للغذاء بأسعار مناسبة للمستهلكين .

[1] **المصدر**: موقع يوروستات على الأنترنت (أخر تحديث جانفي 2015).

و من خلال تزايد دول الإتحاد من 6 دول عام 1957 إلى 28 دولة عام 2013 فقد إزدادت أهمية السياسة الزراعية المشتركة لدول الإتحاد منذ نشأته و العديد من الإصلاحات التي تم معالجتها لبعض المشاكل و التحديات التي واجهت الجانب الإنتاجي و الصحي و البيئي سواءا كانت محلية أو دولية.

المطلب الثاني: مؤشرات السياسة الزراعية المشتركة

في 1 يونيو 2018، قدمت المفوضية الأوروبية مقترحات تشريعية بشأن السياسة الزراعية المشتركة (CAP)بعد عام 2020. تهدف هذه المقترحات إلى جعلها أكثر استجابة للتحديات الحالية والمستقبلية مثل تغير المناخ أو تجديد الأجيال، مع الاستمرار في دعم المزارعين الأوروبيين لقطاع زراعي مستدام وتنافسي. يحدد الاتحاد الأوروبي ميزانيته من أجل تخطيط براغماتي وحديث وطويل الأمد للفترة 2021-27 لتقديم القضايا التي تهم الأوروبيين .تقترح المفوضية أن يتم تمويل برنامج المساعدة على الامتثال بشكل معتدل - بنسبة 5٪ تقريبًا - بسبب قلة المساهمات، مع اتحاد مستقبلي مكون من 27 عضوًا.

أولا: الأهداف التسعة لعملية النداء الموحد في المستقبل:

استنادًا إلى 9 أهداف، سيستمر CAP في المستقبل في ضمان الوصول إلى طعام عالي الجودة ودعم قوي لنموذج الزراعة الأوروبي الفريد[21] و هي:

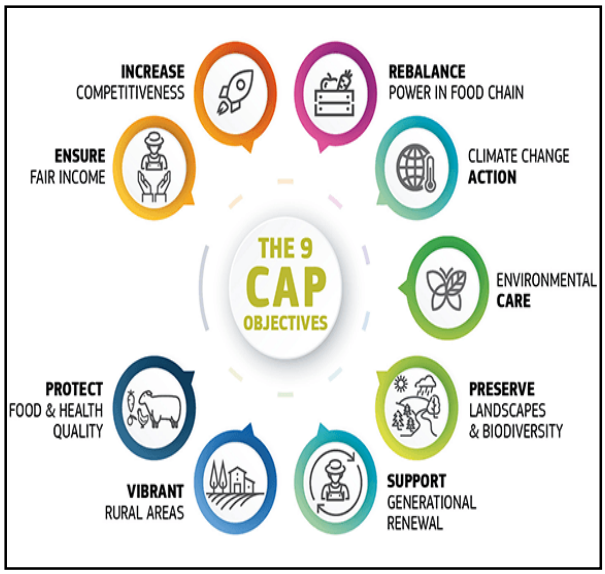

الشكل رقم: 01

- لضمان دخل عادل للمزارعين.
- لزيادة القدرة التنافسية.
- لإعادة توازن السلطة في السلسلة الغذائية.
- إجراءات تغير المناخ.
- العناية بالبيئة.

[1] https://ec.europa.eu/info/food-farming-fisheries/key-policies/common-agricultural-policy/cap-glance_fr#title

[2] الشكل رقم 01: **المصدر**: موقع يوروستات على الأنترنت (أخر تحديث 31 جانفي 2020).

- للحفاظ على المناظر الطبيعية والتنوع البيولوجي.
- لدعم تجديد الأجيال.
- مناطق ريفية نابضة بالحياة.
- لحماية جودة الغذاء والصحة.

ثانيا: الجوانب الرئيسية للمقترحات[1]

1. استهداف أفضل لصفقة أكثر إنصافًا

لضمان الاستقرار والقدرة على التنبؤ، سيظل دعم الدخل جزءًا أساسيًا من عملية النداء الموحد جزء من هذا، ستظل المدفوعات الأساسية قائمة على حجم المزرعة بالهكتار ومع ذلك، فإن عملية النداء الموحد في المستقبل ترغب في إعطاء الأولوية للمزارع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المزارعين الصغار على الانضمام إلى المهنة .ولهذا تقترح المفوضية:

- مستوى أعلى من الدعم لكل هكتار للمزارع الصغيرة والمتوسطة.
- لتقليل حصة المدفوعات المباشرة المستلمة فوق 60.000 يورو لكل مزرعة والحد من المدفوعات عند 100000 يورو لكل مزرعة ، بهدف ضمان توزيع أكثر عدلاً للمدفوعات.
- سيتم تخصيص ما لا يقل عن 2٪ من مدفوعات الدعم المباشر المخصصة لكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي للمزارعين الشباب، بالإضافة إلى الدعم المالي في إطار التنمية الريفية واتخاذ تدابير لتسهيل الحصول على الأراضي ونقل الأراضي.

[1] خطاب المفوض فيل هوغان حول التبسيط والفرعية في مجلس الزراعة ومصائد الأسماك في 16 يوليو 2018.
التبسيط والتحديث – مفوض الزراعة والتنمية الريفية ، التكنولوجيا لتحديث وتبسيط – CAP المدير العام لمركز البحوث المشتركة.

- يتعين على دول الاتحاد الأوروبي ضمان تلقي المزارعين الحقيقيين فقط للدعم.

2. طموح أعلى في العمل البيئي والمناخي

يلعب المزارعون دورًا رئيسيًا في معالجة تغير المناخ وحماية البيئة والحفاظ على المناظر الطبيعية والتنوع البيولوجي .حددت المفوضية الأوروبية في اقتراحها طموحات عالية بشأن تغير المناخ والبيئة .تشمل المتطلبات الإلزامية:

- الحفاظ على التربة الغنية بالكربون من خلال حماية الأراضي الرطبة والأراضي الخثية ؛
- أداة إلزامية لإدارة المغذيات لتحسين جودة المياه، وخفض مستويات الأمونيا وأكسيد النيتروز.
- تناوب المحاصيل بدلا من تنويع المحاصيل.

سيكون لدى المزارعين إمكانية المساهمة بشكل أكبر ومكافأتهم على تجاوز المتطلبات الإلزامية .ستضع دول الاتحاد الأوروبي مخططات بيئية طوعية لدعم وتحفيز المزارعين على مراقبة الممارسات الزراعية المفيدة للمناخ والبيئة.

3. المزارعون في قلب المجتمع الأوروبي [1]

يقع المزارعون في قلب المجتمعات الريفية في أوروبا، حيث يوفرون السلع العامة الحيوية تقترح عملية النداء الموحد في المستقبل تعزيز تنمية المناطق الريفية من خلال:

- مساعدة الأجيال الجديدة من المزارعين على الانضمام إلى المهنة، على الرغم من إرشاد المزارعين الشباب من قبل أكثر خبرة، وتحسين نقل المعرفة من جيل إلى آخر أو وضع خطط تعاقب.

[1] كتيب عن الفوائد البيئية وتبسيط عملية CAP بعد عام 2020.

- تشجيع دول الاتحاد الأوروبي على القيام بالمزيد على المستوى الوطني، على سبيل المثال من خلال قواعد أكثر مرونة بشأن الضرائب والميراث، لتحسين فرص حصول صغار المزارعين على الأراضي.

- وضع متطلبات أكثر صرامة لسلامة الأغذية وجودتها على المزارعين، من خلال تقديم الدعم المالي فقط عند الامتثال لقواعد الحد من استخدام المبيدات الحشرية أو المضادات الحيوية على سبيل المثال.

4. طريقة جديدة للعمل

تقترح المفوضية الأوروبية نظامًا أكثر مرونة، لتبسيط وتحديث طريقة عمل عملية النداء الموحد ستحول السياسة التركيز من الامتثال والقواعد إلى النتائج والأداء.

من خلال الخطط الإستراتيجية، ستحدد البلدان كيف تنوي تحقيق الأهداف التسعة على مستوى الاتحاد الأوروبي باستخدام أدوات CAP في حين الاستجابة للاحتياجات المحددة للمزارعين والمجتمعات الريفية.

ستستتبع طريقة العمل الجديدة أيضًا:

- تبسيط العمليات الإدارية: تقدم البلدان خطة استراتيجية واحدة فقط تغطي المدفوعات المباشرة والتنمية الريفية والاستراتيجيات القطاعية.

- تسهيل حماية البيئة: من خلال مجموعة من المعايير والأهداف على مستوى الاتحاد الأوروبي، على كل دولة تكييف الإجراءات البيئية والمناخية مع الواقع على الأرض.

- تبسيط الدعم لصغار المزارعين: ستمكّن خطة استراتيجية واحدة من اتخاذ إجراءات متسقة للتجديد بين الأجيال تشمل كل من المدفوعات المباشرة والتنمية الريفية علاوة على ذلك سيكون لدى المزارعين الشباب وصول أسهل إلى الدخل التكميلي ودعم التركيب حيث سيتم تخفيض معايير الأهلية للاتحاد الأوروبي.

5. تعزيز الابتكار[1]

المعرفة والابتكار أمران أساسيان لقطاع زراعي ذكي ومرن ومستدام .وسيشجع البرنامج المشترك للمستقبل على زيادة الاستثمار في البحث والابتكار وتمكين المزارعين والمجتمعات الريفية من الاستفادة منه. لذلك من الضروري بناء أنظمة معارف وابتكارات زراعية أقوى (AKIS) لتعزيز بدء وتطوير مشاريع الابتكار، ونشر نتائجها واستخدامها على أوسع نطاق ممكن إن إدراج استراتيجيات AKIS الوطنية في الخطط الاستراتيجية CAP.

كما هو موضح في المادة 102 من اقتراح لائحة تضع قواعد بشأن دعم الخطط الاستراتيجية التي ستضعها دول الاتحاد الأوروبي بموجب CAP ، سيحفز هيكلة وتنظيم النظام البيئي الوطني للابتكار، إن ضمان وجود AKIS يعمل بشكل جيد في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي يتجنب ازدواجية الجهود، ويوفر التكاليف، ويزيد من تأثير تمويل الاتحاد الأوروبي والوطني / الإقليمي ويسرع الابتكار و تتضمن استراتيجيات AKISالناجحة أربع مجموعات رئيسية من الإجراءات:

1. تعزيز تدفقات المعرفة وتقوية الروابط بين البحث والممارسة.
2. تعزيز جميع الخدمات الاستشارية للمزارع وتعزيز ربطها المتبادل داخلAKIS .
3. تعزيز الابتكار التفاعلي عبر المواضيعي وعبر الحدود.
4. دعم التحول الرقمي في الزراعة.

[1] خطاب المفوض فيل هوغان حول التبسيط والفرعية في مجلس الزراعة ومصائد الأسماك في 16 يوليو 2018.
التبسيط والتحديث – مفوض الزراعة والتنمية الريفية ، التكنولوجيا لتحديث وتبسيط – CAP المدير العام لمركز البحوث المشتركة.

اقترحت المفوضية الأوروبية تخصيص 10 مليار يورو من برنامج Europe Horizon للبحث والابتكار في مجالات الغذاء والزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الحيوي .و شراكة الابتكار الأوروبية الزراعية ستستمر (EIP-AGRI) إلى مصادر التمويل تجمع من الأفق أوروبا والتنمية الريفية للزراعة والغابات تنافسية ومستدامة تعزز.

6. في لمحة CMEF [1]

وضعت المفوضية الأوروبية إطار المراقبة والتقييم المشترك (CMEF) لتقييم أداء السياسة الزراعية المشتركة (CAP)وتحسين كفاءتها CMEF هي مجموعة من القواعد والإجراءات والمؤشرات. تستخدم المفوضية الأوروبية CMEF لتقييم ما إذا كان CAP يحقق أهدافه هذه الأهداف هي:

- إنتاج غذائي قابل للتطبيق، مع التركيز على الدخل الزراعي والإنتاجية الزراعية واستقرار الأسعار.
- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والإجراءات المناخية، مع التركيز على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتنوع البيولوجي والتربة والمياه.
- تنمية إقليمية متوازنة، مع التركيز على العمالة الريفية والنمو والفقر في المناطق الريفية.

ثالثا: إطار المتابعة والتقييم للسياسة الزراعية المشتركة 2014-2024

أ. **مؤشرات CAP**[1] : يوفر CMEF معلومات أساسية عن تنفيذCAP ، وهذا هو عنصر المراقبة من CMEFيصف التقييم الإنجازات ويتحقق من مدى تحقيق الأهداف. تم تحديد عدد من أنواع المؤشرات لدعم تقييم أداءCAP :

[1] خطاب المفوض فيل هوغان حول التبسيط والفرعية في مجلس الزراعة ومصائد الأسماك في 16 يوليو 2018.

التبسيط والتحديث – مفوض الزراعة والتنمية الريفية ، التكنولوجيا لتحديث وتبسيط – CAP المدير العام لمركز البحوث المشتركة.

1. **مؤشرات السياق التي تصف المعلومات العامة ذات الصلة بالسياسة:** مثل مساحة الأراضي الزراعية المتاحة أو معلومات حول متوسط عمر مديري المزارع.

2. **مؤشرات دعم الدخل وقياس السوق:** والتي توفر معلومات عن عدد المستفيدين من دعم دخل CAP على سبيل المثال.

3. **مؤشرات المخرجات التي تراقب سياسات الاتحاد الأوروبي بشأن التنمية الريفية:** على سبيل المثال، بشأن الإنفاق العام على الاستثمار

4. **مؤشرات النتائج لعناصر دعم الدخل:** في عملية النداء الموحد التي تقيس الآثار المباشرة والفورية للتدخلات (على سبيل المثال النسبة المئوية لدخل المزارعين التي جاءت من دعم الدخل).

5. **مؤشرات نتائج التنمية الريفية:** التي تقيم تأثير سياسة التنمية الريفية ، مثل منع تآكل التربة وتحسين إدارة التربة معظم هذه المؤشرات هي أيضًا مؤشرات مستهدفة .بالإضافة إلى ذلك، تهدف مؤشرات النتائج التكميلية للتنمية الريفية إلى تقييم الأثر الصافي لتدخلCAP .

6. **المؤشرات المستهدفة المستخدمة لتحديد الأهداف الكمية:** في بداية فترة البرمجة لسياسة التنمية الريفية (بعضها يتوافق مع مؤشرات النتائج).

7. **مؤشرات الأثر:** التي تقيس تأثير تدخلات السياسة على المدى الطويل وعندما تكون هناك آثار تتجاوز الفترة المباشرة (التي يتم تضمين بعضها أيضًا في مجموعة مؤشرات السياق.

[1] The common Agricultural policy A Story be continued Fifty years living History European Union, Belgium 2012.

يتم عرض المؤشرات المختارة بصريًا وتفاعليًا في لوحة القيادة حسب الموضوع، بما في ذلك دعم دخل الزراعة وتغير المناخ وجودة الهواء وتوجه السوق والإنتاج العضوي. تقدم المفوضية الأوروبية تحديثًا سنويًا للبيانات (رهنًا بالتوافر) لمجموعة من مؤشرات السياق التي تعكس الجوانب ذات الصلة بالاتجاهات السياقية العامة التي من المحتمل أن يكون لها تأثير على تنفيذ وإنجازات وأداء عملية النداء الموحد:

أ: تحديثات مؤشر السياق 2014-2024.**ب:** لوحات معلومات مؤشرCAP . **ت:** مؤشرات النداء الموحد: الأثر والنتيجة والناتج والسياق.

ب. التقييم

في إطار CMEF، يعد التقييم أداة لتقييم أثر تدخلات السياسة يوفر أدلة على اتخاذ القرار ويحسن فعالية ، فائدة وكفاءة تدخلات CAP كما يساهم في تحسين الشفافية والتعلم والمساءلة. تُنقل نتائج التقييم إلى صانعي القرار وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة ، مما يشجع على المناقشة والنقاش النشطين بشأن النتائج وإبلاغ التقارير عن تنفيذCMEF .

تقع مسؤولية قياس تأثير عملية النداء الموحد على خدمات المفوضية (المادة 110 من لائحة الاتحاد الأوروبي 2013/1306، يتم إجراء هذه التقييمات على أساس خطة تقييم متعددة السنوات، من قبل مقاولين خارجيين مستقلين يتم اختيارهم بعد إجراء المناقصة، تحت مسؤولية خدمات الهيئة. بالنسبة للتنمية الريفية، يتم إجراء التقييمات من قبل الدول الأعضاء والمفوضية على حد سواء، والتي تنتج أيضًا مجموعات من التقييمات السابقة واللاحقة التي أعدتها الدول الأعضاء .نشرت مفوضية الزراعة والتنمية الريفية مبادئ توجيهية للتقييم لاستخدام الدول الأعضاء، بما يتماشى مع معايير التقييم في الهيئة[1].

[1] https://ec.europa.eu/info/food-farming-fisheries/key-policies/common-agricultural-policy/cap-glance_fr#howitspaidfor

الفصل الثالث: السياسة المالية و القانونية لحماية القطاع الزراعي

تمهيد:

إن البحث في إمكانيات الاتحاد الأوروبي يعتبر من المسائل التي طالما تدفع المهتمين والمتخصصين في الخبراء الإقتصاديين و مفكري السياسة والشؤون الدولية في التعرف المستمر على قدرات الاتحاد خاصة وأنه في حالة توسع باستقطاب دول أعضاء من فترة لأخرى، مما يستدعي الوقوف على قياس قوة الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على تفاعله الذاتي وتفاعله الدولي، وهنا لا بد من تبيان وزن الاتحاد في المجال الزراعي كوحدة تحليل لموضوعنا على ضوء تركيبته المؤسسية ومقوماته الإيجابية والسلبية.

و يقدم قطاع الزراعة في الإتحاد الأوروبي نموذجا منتجا، مستداما و تنافسي مساهمة حيوية في التجارة العالمية حيث يحظى المنتوج الأوروبي بقبول عالمي منقطع النظير بالكمية اللازمة و الجودة المتناهية.

يحظى الاتحاد الأوروبي بعوامل طبيعية و تضاريسية جيدة ساعدته في تبوء الصدارة في الإنتاج الفلاحي حيث أن إجمالي المساحة الصالحة للزراعة في 27 دولة ناهزت 57 مليون هكتار من أجود الأراضي الخصبة، و مناخ معتدل ماطر و رطب شتاءا و شبه جاف صيفا.

يتصدر الإتحاد الأوروبي التصنيف العالمي في الإنتاج الفلاحي في كثير من المنتجات الحيوية حيث يساهم الإنتاج الفلاحي الأوروبي بتصدير 109 مليار دولار من المنتجات الزراعية في سنة 2008.[1]

[1] المنظمة العالمية للتجارة سنة 2008.

المبحث الأول: السياسة المالية و الدعم التقني الفلاحي

المطلب الأول: سياسة الدعم الفلاحي للإتحاد الأوروبي

تعتمد السياسات الزراعية المشتركة في الوقت الحالي على محورين أساسيين هما:

- ✓ ضمان الأمن الغذائي وجودة المحاصيل.
- ✓ ضمان دخل لائق لصغار المزارعين.

هناك أمورا أخرى ارتبطت بنظام الكاب و هي حماية البيئة من التلوث و الحفاظ على صحة الثروة الحيوانية ز إيجاد بدائل لزادة الدخل الفردي للمزارعين. تقع مسئولية التعامل مع هذه الأمور على كل عضو في الإتحاد و التعامل معها في إطار سياسات عامة مشتركة.

إن السياسات الحالية تختلف عما كانت عليه عند توقيع إتفاقية روما عام 1957، و التطور التكنولوجي و العلمي ساهم بدرجة كبيرة في تطوير منظومة الكاب و عدم حصرها في سياسات إنتاجية فقط و في عام 2003 أدخل نظام الدفع المباشر لكل مزرعة بحيث يحق لكل دولة عضو بالإتحاد الأوروبي حرية القرار فيما يكون الدفع النقدي مباشر للمزارع أو الدفع للمجتمع المحلي.

و بناءا على هذا النظام فإن المزارعين لهم مطلق الحرية في إنتاج ما يرغبون فيه من محاصيل باستثناء الفواكه و الخضروات و البطاطس على أن يحافظ على الأراضي الزراعية في حالة جيدة و إتباع الشروط البيئية و التقنية. حيث المزارعين ملزمون الحفاظ على البيئة و سلامة الغذاء و خصوبة الأراضي و صحة الحيونات و في حال الإخلال مما سبق من شروط يتم تخفيض الدعم المباشر.

و بعد قمة الأرض سنة 1999 و أجندة كيوتو عام 2000، حدثت تحولات كبيرة في السياسة الزراعية الأوروبية بهدف بلورة أسس للتنمية الريفية تزيد من القدرة التنافسية للمحاصيل الفلاحية و المزارع. و إنطلقت مبادرات التنمية الريفية من أجل مساعدة المزارعين على تنظيم حيازاتهم العقارية من أجل تنويع المحاصيل الزراعية و

دفع التسويق، كما حدد سقف لميزانية المبادرات الزراعية بحيث لا تأثر على دافعي الضرائب و يمكن الاستمرار و التحكم فيها على المدى البعيد.

و اليوم نجد أن السياسة الحالية من الدعم المالي للمزارعين تأخذ بعين الإعتبار مصالح المستهلكين و دافعي الضرائب بالتوازي مع كفالة الحرية للمزارعين في إختيار المحاصيل وفقا لإحتياجات السوق المحلي و العالمي. و سابقا كانت الكاب قائمة على عنصر الإنتاجية فحسب و الأن يحصل المزارعون على الدعم النقدي المباشر مع الحفاظ على مستوى دخل عادل و مستقر و ذلك نظير الإلتزام بشروط محدد أو حرمانهم إذا ما فشلوا فيها. إن فصل الدعم عن الإنتاج دفع المزارعين إلى دراسة الأسواق و إحتياجاتها فهم بذلك يزرعون ما يحقق لهم ربح بينما يتمتعون بدعم مالي و إستقرار نسبي في مداخيلهم و الحفاظ على الأسعار في البورصات العالمية لمنتوجاتهم و لهذه الآلية بعدين هما[1]:

البعد الأول: القواعد و القوانين الملزمة للمزارع و تتضمن 18 تشريعا في مجالات البيئة و سلامة الغذاء و صحة الحيوان و النبات.

البعد الثاني: قوانين إضافية تلزم المزارع الحفاظ على التربة و البيئة و ترشيد استهلاك من مياه الري و كل دولة أسست وحدات استشارية لإرشاد الفلاحين في الحصول على الدعم النقدي المباشر أو بطريقة أخرى ما هو الدعم الذي يحرم منه المزارع في حالة الإخلال.

منذ نشأت الكاب بدأت في إصلاحات مالية و زراعية نحو المحاصيل الحقلية و الأبقار و المواشي حيث استحوذت على مدفوعات كبيرة من الدعم المباشر. أنشئت للتحفيف من الأثر الإقتصادي لانخفاض الأسعار المؤسسية، يتم تخصيصها على أساس عوامل الإنتاج للحيازة (المنطقة و الثروة الحيوانية) من خلال المعايير التاريخية لحقوق الأقساط (فردية أو جماعية) و إحترام المزارعين لإجراءات تقنية و زراعية (ممارسة البور و الدورة النباتية على

[1] http://ec.europa.eu/agriculture/direct-support/cross-compliance/index_en.htm

جزء من الأراضي الزراعية) بتمويل حصري من صندوق التوجيه و الضمان الزراعي الأوروبي[1] مصنف في الصندوق الأزرق (المربع الذي يجمع الدعم المباشر المدفوع في إطار البرامج التي تهدف إلى الحد الكلي).

و بفضل إعتماد "شرط السلام" لم يخضع المزارعين لإلتزامات التخفيض المطبق لدعم الصندوق البرتقالي[2]. و إنخفاض نسبة الدعم إلى 20 بالمئة حتى سنة 2001.

و تتلقى المزارع مدفوعات مباشرة مخصصة للتنمية الريفية من التمويل المشترك بين الميزانيات الوطنية و الأوروبية و التدابير الزراعية تتعلق بالتعويض عن الكوارث الطبيعية حيث يتم تصنيفها في الصندوق الأخضر (المربع الذي يجمع التدابير التي لها علاقة مع آثار مشوهة على الإنتاج إة على التجارة)[3].

و بعد مفاوضات عام 2001 جلبت الكاب ثلاث إبتكارات رئيسية إعتمدت عليها سنة جوان 2003، تتعلق الأولى بتعديل المنظمة للسوق إذ تم تمديد نظام الحصص من المنتجات، كما إعتمد المجلس الأوروبي إنخفاضا في الأسعار المؤسسية لمنتوجات الألبان يقابله منح مدفوعات مباشرة للمنتجين.

أما الإبتكار الثاني فصل تدابير دفع الدخل الزراعي و المخطط لتطبيقها من عام 2006 الدفعة الواحدة لكل مزرعة و التي تحل محل جزء من التعويضات على أساس مرجع تاريخي فردي يكون ذلك من ناحية الإمتثال لمعايير المجتمع المختلفة و مجالات البيئية، سلامة الغذاء و صحة الحيوان ورفاهه ومن ناحية أخرى تلبية الحد الأدنى من المتطلبات المحددة على المستوى الوطني من حيث الظروف الزراعية و هذا بالتنسيق مع مجمع المشترك للغرف الفلاحية الأوروبية.

---

[1] جوزيف بيتول: **الدعم العام للزراعة: النظرية و التاريخ و القياس**، معهد الوطني للبحث في العلوم الزراعية، باريس، فرنسا، ص 303 سنة 2004.

[2] جوزيف بيتول : **منظمة التجارة العالمية و المفاوضات الزراعية المتعددة الأطراف** ، معهد الوطني للبحث في العلوم الزراعية، باريس، فرنسا، ص 4-5-6، سنة 2003.

[3] أ. غوهين، أ. غورين ; **التفسير الإقتصادي و ميزة و حدود مبدأ الفصل، أدوات دعم الدخل الزراعي**، معهد الوطني للبحث في العلوم الزراعية، رين، فرنسا.

.

فيما يخص الإبتكار الثالث يتعلق بتنفيذ إلزامي في جميع الدول الاعضاء لنظام تعديل المدفوعات التعويضية، يتم تحويل جزء كبير من إعتمادات الميزانية التي تم جمعها إلى تدابير تنمية ريفية مستدامة و التي يتم توسيع محتواها.

و تتجلى هذه الإصلاحات المتعاقبة على سياسة النداء الموحد من خلال زيادة سريعة و كبيرة في وزن المساعدة المباشرة لخلق دخل عديد من المزارعين و تغيير التوازن النسبي بين المدفوعات التعويضية و المدفوعات المباشرة من التنمية الريفية.

أولا: الإنفاق على السياسة الزراعية المشتركة في الإتحاد الأوروبي

يشكل الإنفاق على السياسة الزراعية المشتركة أهمية كبيرة من الميزانية العامة حيث شكلت عام 1970 ما نسبته 93 بالمئة منها فيما شكلت عام 2010 ما نسبته 48. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 12: يوضح ميزانية السياسة الزراعية المشتركة و نسبتها من الميزانية العامة للإتحاد الأوروبي بين سنة 1970 و 2010[1]

السنة	المدفوعات الكلية للميزانية	ميزانية CAP	نسبة CAP من المدفوعات الكلية للميزانية
1970	3385.2	3166.5	93.5%
1985	27867.3	20413.3	73.2%
1995	66547.4	37021.0	55.6%
2000	80448.9	41828.0	52%
2005	103999.6	51290.1	49.3%
2010	120440.0	55183.0	45.8%

الوحدة: مليون يورو

حيث تشكل الأموال اللازمة لغرض السياسة المشتركة جزءا كبيرا من الميزانية العامة للإتحاد الأوروبي مع ملاحظة أن نسبتها خلال الفترة الزمنية (1970-2010) في الجدول مع مرور الزمن تتجه للإنخفاض بالرغم من إرتفاع حصة المبالغ المخصصة لحصة الكاب من إجمالي الميزانية العامة و هي أحد الأهداف التي تسعى دول الإتحاد إلى تحقيقها و الذي يمكن أن يحصل بتخفيض نسبة الدعم في الفقرات المكونة للسياسة الزراعية.

[1] Jelena VapaTankosic, mirosolvstojavljevic ; Eu common Agricultural Policy and Pre-Accession assistance measures dor rural development of agriculture, 2014 economics of agriculture 61 years, Belgrade, 2014, P195.

ثانيا: كيفية تمويل السياسة الزراعية المشتركة

توزع ميزانية السياسة الزراعية المشتركة في عمودين (منطقتين) و هما:

العمود الأول: و يهتم بدعم الدخل و السوق.

العمود الثاني: و يهتم بالتنمية الريفية.

الجدول رقم 13: هيكلية تمويل السياسة الزراعية المشتركة للإتحاد الأوروبي[1].

العمود	فقرات ميزانية السياسة الزراعية المشتركة	
	التمويل	نوع المدفوعات
الأول	توجيه الزراعة الأوروبية و توليد الأموال. European Agricultural Gulden and Guarante Fund (EAGGF)	1. مساعدات مباشرة. 2. دعم دخل المزارعين و من خلال نظام المدفوعات. 3. التدخل في الأسواق الزراعية. 4. دعم الأسعار المشتركة من خلال إعانات التصدير، المشتريات، التخزين، الحصص.
الثاني	أموال الزراعة الأوروبية لأغراض التنمية الريفية	يهتم بتنمية الريف من خلال المحاور التالية: **المحور الأول**: تحسين المنافسة الزراعية و الغابات. **المحور الثاني**: تحسين البيئة و الريف. **المحور الثالث**: نوعية الحياة في المناطق الريفية و تنويع الإقتصاد الريفي. **المحور الرابع**: برامج القيادة من خلال دعم أنشطة التنمية العملية عبر منهج الربط بين أنشطة تنية الإقتصاد الريفي.

[1] Thomas Fritz ; Globalising Hunfer ; Food security and the Eu's common Agricultural Policy (CAP), 2012, P18.

يتم تمويل السياسة الزراعية من خلال صندوق توجيه و ضمان الأغذية الزراعية الأوروبية و الذي تأسس سنة 1962 لينفصل إلى قسمين عام 1964 و هما[1]:

1. قسم الضمان و يمول الإنفاق اللازم لعمليات الشراء و التخزين و التصدير أي يمول الإجراءات التي تخص العمود الأول.
2. قسم التوجيه: يمول جزءا كبير مهما من الإجراءات المتعلقة بالتنمية الريفية مثلا الإستثمار بمعدات تكنولوجية جديدة للمزارعين.

[1] Mohammed Ali Mohammed ; General over View of Common Agriculture Policy (CAP) of European Union Ministry of Agriculture and Agrarian Reform, National Agricultural policy center, Syria, 2006, P1.

المطلب الثاني: تمويل الاتحاد الأوروبي

يقدم الاتحاد الأوروبي التمويل لمجموعة واسعة من المشاريع والبرامج التي تغطي مجالات مثل:

أ: التنمية الإقليمية والحضرية، **ب:** العمالة والإدماج الاجتماعي، **ت:** الزراعة والتنمية الريفية، **ث:** السياسات البحرية والسمكية، **ج:** البحث والابتكار، **د:** المساعدات الإنسانية.

أولا: صياغة الموازنة

يتم تحديد الميزانية بالاشتراك بين اللجنة والمجلس والبرلمان وتقدم اللجنة مسودة إلى المجلس والبرلمان للنظر فيها .يمكنهم إجراء تغييرات ؛ إذا اختلفوا ، فعليهم التوصل إلى حل وسط.

تحدد ميزانية كل عام المبالغ المتفق عليها مسبقًا وفقًا لخطة تعرف باسم الإطار المالي متعدد السنوات. وهذا يمكّن الاتحاد الأوروبي من التخطيط لبرامج تمويله بشكل فعال لعدة سنوات مقدمًا .يمتد الإطار الحالي من 2014 إلى 2020.

ثانيا: إدارة أموال الاتحاد الأوروبي [1]

تقع المسؤولية النهائية عن تخصيص الميزانية على عاتق اللجنة .ومع ذلك ، تدير الحكومات الوطنية حوالي 80 ٪ من أموال الاتحاد الأوروبي .عندما يتم دفع مبالغ لا مبرر لها ، تعمل المفوضية مع دول الاتحاد الأوروبي المعنية لاسترداد الأموال .لضمان الشفافية ، فإن المنظمات والشركات التي تتلقى تمويلًا من الاتحاد الأوروبي مسجلة بشكل عام.

[1] آلان ماثيوز: قواعد المساعدات الحكومية وتشريع السياسة الزراعية المشتركة 2020 28 – أكتوبر 2018.

تنقسم ميزانية الاتحاد الأوروبي إلى 6 مجالات للإنفاق .

ثالثا: ميزانية الاتحاد الأوروبي في عام 2017 – المجموع: 157.9 مليار [1]

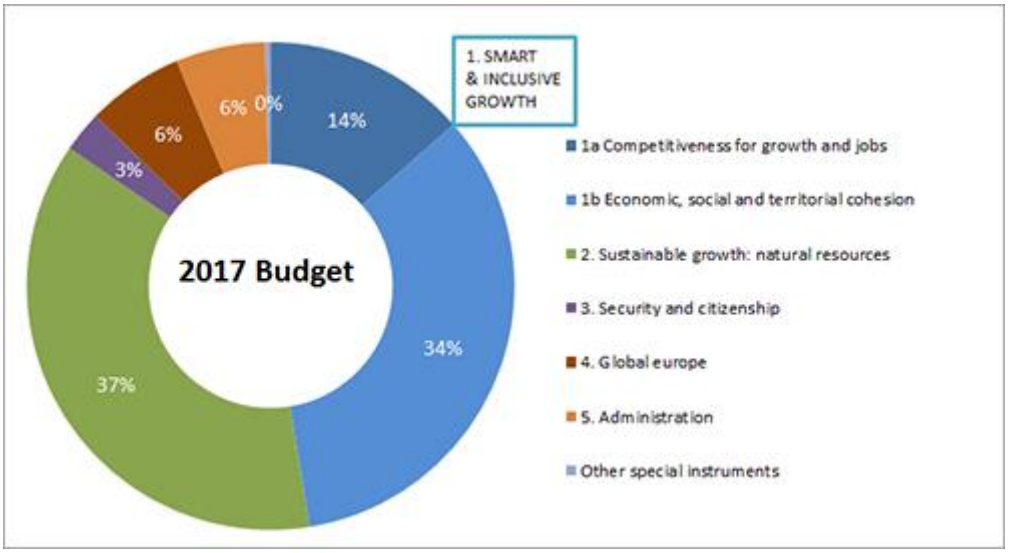

الشكل رقم: 02

حاليا أكبر حصة تطول خلق النمو وفرص العمل و تقليص الفجوات الاقتصادية بين المناطق المختلفة للاتحاد الأوروبي .كما تمثل الزراعة والتنمية الريفية ومصايد الأسماك وحماية البيئة حصة كبيرة .وتشمل مجالات الإنفاق الأخرى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

رابعا: إدارة الأموال [2]

تتم إدارة التمويل وفقًا لقواعد صارمة لضمان وجود رقابة مشددة على كيفية استخدام الأموال وإنفاق الأموال بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة.

كمجموعة يتحمل مفوضو الاتحاد الأوروبي الـ 27 المسؤولية السياسية النهائية لضمان إنفاق أموال الاتحاد الأوروبي بشكل صحيح .ولكن لأن معظم التمويل يدار داخل البلدان المستفيدة ، فإن مسؤولية إجراء عمليات التدقيق والتدقيق السنوي تقع على عاتق الحكومات الوطنية.

[1] الشكل رقم 02: **المصدر** موقع يوروستات على الإنترنت (أخر تحديث جانفي 2018).

[2] آلان ماثيوز: كتابات عن الاتجاهات الحديثة في إخطارات الدعم المحلي لمنظمة التجارة العالمية 5 – أكتوبر 2018.

تتم إدارة أكثر من 76٪ من ميزانية الاتحاد الأوروبي بالشراكة مع السلطات الوطنية والإقليمية من خلال نظام "الإدارة المشتركة" ، إلى حد كبير من خلال **5** صناديق كبيرة – الصناديق الهيكلية والاستثمارية . مجتمعة ، هذه تساعد على تنفيذ استراتيجية أوروبا 2020 .

- الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية – (ERDF) التنمية الإقليمية والحضرية
- الصندوق الاجتماعي الأوروبي – (ESF) الإدماج الاجتماعي والحكم الرشيد
- صندوق التماسك – (CF) التقارب الاقتصادي بين المناطق الأقل نموا
- الصندوق الزراعي الأوروبي للتنمية الريفية (EAFRD)
- الصندوق الأوروبي للمصايد البحرية (EMFF)

ويدير الاتحاد الأوروبي الصناديق الأخرى مباشرة .يتم توفيرها في شكل:

- **منح**: لمشاريع محددة فيما يتعلق بالسياسات الاتحاد الأوروبي، وعادة بعد تعرضه لإعلان عام المعروفة باسم "دعوة لتقديم مقترحات جزء من التمويل يأتي من الاتحاد الأوروبي، و جزء من مصادر أخرى.
- **العقود**: الصادرة عن مؤسسات الاتحاد الأوروبي لشراء الخدمات أو السلع أو الأعمال التي يحتاجونها لعملياتها – مثل الدراسات والتدريب وتنظيم المؤتمرات ومعدات تكنولوجيا المعلومات تمنح العقود من خلال عروض العطاء.

خامسا: تمويل الاتحاد الأوروبي للشركات الصغيرة

يتم نشر متلقي المناقصات أو المنح أو مساعدات التنمية المخصصة للأعضاء من خارج الاتحاد الأوروبي عبر الإنترنت.

أ. تجارة صغيرة:

يمكن الحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي من خلال المنح والقروض والضمانات تقدم المنح دعمًا مباشرًا، بينما يتوفر التمويل الآخر من خلال البرامج التي تتم إدارتها على المستوى الوطني.

ب. باحثون:

بين عامي 2014 و 2020 ، سيقدم الاتحاد الأوروبي ما يقرب من **80 مليار يورو** في تمويل الأبحاث ، وذلك بشكل رئيسي من خلال برنامج البحوث الرائد . **Horizon 2020** عادة ما يأخذ هذا التمويل شكل منح، لتمويل جزئي لمجموعة واسعة من المشاريع البحثية.

ت. المزارعين والشركات الريفية:

معظم المزارعين في الاتحاد الأوروبي مؤهلون للحصول على مدفوعات دعم الدخل المباشرة. يتم إعطاء حوالي ثلث هذه مقابل ممارسات الزراعة الخضراء (الحفاظ على المراعي الدائمة ، وتنويع المحاصيل، وما إلى ذلك).

يحصل المزارعون أيضًا على المال بناءً على مساحة الأرض التي يمتلكونها – مرة أخرى مقابل استخدام أساليب الزراعة الصديقة للبيئة التي تحافظ على التنوع البيولوجي والتربة وجودة المياه وتحافظ على انخفاض الانبعاثات.

كما يساعد تمويل الاتحاد الأوروبي المزارعين على التدريب على التقنيات الجديدة وتحديث مزارعهم أو إعادة هيكلتها، كما يتم تطبيقه على نطاق أوسع لتحسين الحياة في المناطق الريفية، من خلال خلق فرص العمل وتوفير الخدمات الأساسية.

بالإضافة إلى ذلك، في ظل التنمية الريفية، يمكن أن يستفيد صغار المزارعين من الدعم المحدد لتأسيس أعمالهم وكذلك من معدلات الدعم الأعلى للاستثمار الذي يقومون به في الأعمال التجارية .

سادسا: برامج التنمية الريفية – حسب الدولة[1]

تدعم السياسة الزراعية المشتركة (CAP) حيوية وحيوية المجتمعات الريفية من خلال تدابير التنمية الريفية (ما يسمى بالركيزة الثانية).

تعزز تدابير التنمية الريفية تدابير السوق ودعم الدخل من CAP من خلال استراتيجيات وتمويل لتعزيز قطاعات الأغذية الزراعية والغابات في الاتحاد الأوروبي، والاستدامة البيئية، ورفاهية المناطق الريفية بشكل عام.

تشمل أهداف التنمية الريفية الثلاثة طويلة الأجل للفترة 2014-20 ما يلي:

- تعزيز القدرة التنافسية للزراعة.
- ضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والعمل المناخي.
- تحقيق تنمية إقليمية متوازنة للاقتصادات والمجتمعات الريفية بما في ذلك خلق فرص العمل والحفاظ عليها.

سابعا: الصندوق الزراعي الأوروبي للتنمية الريفية [2]

الصندوق الزراعي الأوروبي للتنمية الريفية(EAFRD) : هو أداة تمويل CAP التي تدعم استراتيجيات ومشاريع التنمية الريفية .كما أنها تشكل جزءًا من صناديق الاستثمار الهيكلية الأوروبية (ESIF) .

تبلغ ميزانية EAFRD للفترة 2014-20 حوالي 100 مليار يورو. سيتم إنفاق الميزانية على مدار هذه الفترة من خلال تنفيذ برامج التنمية الريفية التي تستمر حتى نهاية عام 2023.

يتم توزيعها وفقًا لست أولويات:

- تعزيز نقل المعرفة والابتكار في الزراعة والحراجة والمناطق الريفية ؛

[1] آلان ماثيوز: كتابات عن تكون عملية إعادة التوزيع أكثر فعالية عند إعادة التوزيع 4 – سبتمبر ، 2018

2 آلان ماثيوز: كتابات عن المزيد عن تحديد سقف المدفوعات المباشرة 28 – أغسطس 2018

- تعزيز صلاحية جميع أنواع الزراعة وقدرتها التنافسية، وتعزيز تكنولوجيات الزراعة المبتكرة والإدارة المستدامة للغابات.
- تعزيز تنظيم السلسلة الغذائية، ورعاية الحيوان وإدارة المخاطر في الزراعة.
- تعزيز كفاءة الموارد ودعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون وقادر على التكيف مع المناخ في قطاعات الزراعة والأغذية والحراجة.
- استعادة النظم البيئية المتعلقة بالزراعة والغابات وحفظها وتعزيزها.
- تعزيز الإدماج الاجتماعي والحد من الفقر والتنمية الاقتصادية في المناطق الريفية.

تساهم كل من هذه الأولويات في الأهداف الشاملة للابتكار ، وتخفيف آثار تغير المناخ، البيئة والتكيف معها. من أجل معالجة هذه الأولويات، تقوم دول الاتحاد الأوروبي بتنفيذ برامج التنمية الريفية (RDPs) المصممة لتناسب تحدياتها وقدراتها الفريدة، يتم تمويلها من خلال.EAFRD

يمكن إعداد هذه البرامج على أساس وطني أو إقليمي، ويجب أن تعمل من أجل ما لا يقل عن أربع من الأولويات الست لـ EAFRD يجب على البلدان تحديد أهداف وفقًا لمجالات تركيز محددة ، وتحديد التدابير التي ستستخدمها والتمويل الذي ستحتاجه من أجل تحقيق هذه الأهداف[1].

وهكذا، في حين أن المفوضية الأوروبية، توافق على وتراقب RDPs، يتم التعامل مع القرارات المتعلقة باختيار المشاريع ومنح المدفوعات على المستويات الوطنية أو الإقليمية. تشمل الأمثلة على المشاريع الممولة من قبل EAFRD والتي يتم تنفيذها من خلال RDPs ما يلي:

[1] آلان ماثيوز: كتابات عن تقييم الأساس التشريعي للخطط الإستراتيجية CAP الجديدة 11 – أكتوبر 2018.

- توفير الأموال الاستثمارية لأعمال زراعة عائلة صغيرة من الفلفل في المجر باستخدام الطاقة المتجددة حصريًا.
- إنشاء نظام لتحديد موقع المنزل في فورمينتيرا، إسبانيا ساعد خدمات الطوارئ على الاستجابة بسرعة للأشخاص المحتاجين.
- ترميم غابات نيزنا بوكا السلوفاكية المتضررة، من خلال تمويل عمليات إزالة وتشجير وصيانة مواقع الغابات الشابة.

تحتوي قاعدة بيانات مشروعات الشبكة الأوروبية للتنمية الريفية (ENRD) على قائمة شاملة بالمشاريع. يجب تخصيص ما لا يقل عن 30 ٪ من التمويل لكل RDP للتدابير ذات الصلة بالبيئة وتغير المناخ، والتي يتم توجيه الكثير منها من خلال المنح والمدفوعات السنوية للمزارعين الذين يتحولون إلى ممارسات أكثر صداقة للبيئة.

يجب أن يذهب ما لا يقل عن 5٪ من تمويل برنامج التعمير والتنمية إلى الإجراءات بناءً على طريقة LEADER. LEADERهو نهج "من القاعدة إلى القمة" ، يجمع بين المزارعين والشركات الريفية والمنظمات المحلية والسلطات العامة والأفراد من مختلف القطاعات لتشكيل مجموعات عمل محلية (LAGs) تعد LAGsاستراتيجيات التنمية المحلية الخاصة بها، والتي تقوم على أساسها بإدارة ميزانياتها الخاصة.

كما يمكن لبرامج التنمية الريفية دعم القرى الذكية تهدف هذه المبادرة إلى توفير مجموعة أدوات متعددة الاستخدامات لتعزيز وتمكين ومساعدة تطوير الابتكار في المناطق الريفية حول أوروبا، ومعالجة التحديات المشتركة التي يواجهها المواطنون الذين يعيشون في المناطق الريفية.

علاوة على ذلك، من خلال الأدوات المالية، تعمل EAFRD كمصدر للقروض والائتمانات الصغيرة والضمانات والأسهم، وهي متاحة للمستفيدين في الزراعة والغابات والمناطق الريفية الذين يقومون بمشاريع مجدية مالياً تدعم أولوياتEAFRD . تتضمن بوصلة Fi مزيدًا من المعلومات حول الأدوات الماليةEAFRD .

ثامنا: الشبكة الأوروبية للتنمية الريفية

تعمل الشبكة الأوروبية للتنمية الريفية (ENRD) كمحور للمعلومات حول كيفية عمل سياسات وبرامج ومشاريع التنمية الريفية وغيرها من المبادرات في الممارسة العملية وكيف يمكن تحسينها لتحقيق المزيد ويهدف إلى المشاركة والوصول إلى أي شخص لديه مصلحة والتزام بالتنمية الريفية في أوروبا.

يدعم ENRD التنفيذ الفعال لبرامج التنمية الريفية في دول الاتحاد الأوروبي من خلال توليد وتقاسم المعرفة، وكذلك من خلال تسهيل تبادل المعلومات والتعاون عبر المناطق الريفية في أوروبا. ومما يسهل هذه الأنشطة من قبل اثنين من وحدات الدعم: و نقطة ENRD الاتصال و مكتب المساعدة تقييم الأوروبي للتنمية الريفية.

تاسعا: شراكة الابتكار الأوروبية للزراعة

كما تدعم شراكة الابتكار الأوروبية للإنتاجية الزراعية والاستدامة (EIP-Agri) أهداف التنمية الريفية من خلال تشجيع الابتكار في الزراعة والمجتمعات الريفية.

و-EIP الزراعية أنشئت لردم الهوة بين الحلول المبتكرة التي تم إنشاؤها من قبل الباحثين واستيعاب التكنولوجيات الجديدة من قبل أولئك الذين يعيشون ويعملون في المناطق الريفية من خلال إنشاء شراكات بين أولئك الذين سيستخدمون التكنولوجيا الجديدة في نهاية المطاف وتلك التي تنشئها، تهدف EIP-Agri إلى تسريع استيعاب التغيير.

عاشرا: مستقبل التنمية الريفية

في ضوء فترة البرمجة المستقبلية 2021-27، قدمت المفوضية الأوروبية في يونيو 2018 مقترحاتها التشريعية بشأن عملية النداء الموحد بعد عام 2020. تهدف هذه المقترحات إلى جعل عملية النداءات الموحدة أكثر استجابة للتحديات الحالية والمستقبلية، مثل تغير المناخ وتجديد الأجيال، مع الاستمرار في دعم المزارعين الأوروبيين من أجل قطاع زراعي مستدام وتنافسي.

الحادي عشر: الأسس القانونية

- ✓ لائحة الاتحاد الأوروبي 2013/1303: تعرض القواعد المشتركة المطبقة على الصناديق الهيكلية والاستثمارية الأوروبية(ESIF) .
- ✓ لائحة الاتحاد الأوروبي 2013/1305 : دعم التنمية الريفية من قبل الصندوق الزراعي الأوروبي للتنمية الريفية(EAFRD) .
- ✓ لائحة الاتحاد الأوروبي 2013/1306: بشأن تمويل وإدارة ومراقبة السياسة الزراعية المشتركة.
- ✓ لائحة الاتحاد الأوروبي 2013/1310 : دعم التنمية الريفية من قبل الصندوق الزراعي الأوروبي للتنمية الريفية(EAFRD) .
- ✓ لائحة الاتحاد الأوروبي 2014/807 : دعم التنمية الريفية من قبل الصندوق الزراعي الأوروبي للتنمية الريفية (EAFRD) وإدخال أحكام انتقالية.
- ✓ لائحة الاتحاد الأوروبي 2014/640 : الإدارة وسحب الدعم أو شروط العقوبات المطبقة على المدفوعات المباشرة ودعم التنمية الريفية والامتثال المتبادل.
- ✓ لائحة الاتحاد الأوروبي 2014/809 : كيف يجب تطبيق لائحة الاتحاد الأوروبي 2013/1306 بشأن نظام الإدارة والمراقبة وتدابير التنمية الريفية والامتثال المتبادل.

المبحث الثاني: السياسة الحمائية للمنتجات

تهدف سياسة الحمائية في الاتحاد الأوروبي إلى حماية أسماء منتجاتها و حياة المستهلكين من مواطنيها داخل و خارج الإتحاد، كما تضمن للدول التي تصدر لها منتوجاتها النوعية و الجودة التي تتميز بها سلعها، و تفرض قيودا على كل المنتوجات المستوردة سواءا جبائية أو نوعية السلعة من أجل تعزيز حرية التجارة.

المطلب الأول: معايير سلامة المنتوجات الزراعية الأوروبية

لقد كانت سلامة المنتوجات الفلاحية أحد الإنشغالات داخل منظمة الكاب الأوروبية، و لدى الاتحاد الأوروبي أحد قوانين الغذاء الأكثر صرامة في العالم . ولكن على الرغم من المبدأ الوقائي، أو تتبع المنتج أو الضوابط الإلزامية ، فإنه لا يزال يتأثر بانتظام بالفضائح الصحية. و تعمل الدول الأعضاء على تقريب قوانين الغذاء الخاصة بها منذ وضع السياسة الزراعية المشتركة (CAP) في الستينيات.

أخذ هذا النهج منعطفا في أوائل العام 2000، بعد أزمة جنون البقر المؤلمة بشكل خاص . وهكذا فإن "الكتاب الأبيض بشأن الأمن الغذائي "، الذي اعتمدته المفوضية الأوروبية في يناير 2000، يمثل بداية نهج جديد " متكامل " وأكثر " شفافية ." وهذا يجعل من الممكن تغطية السلسلة الغذائية بأكملها، "من المزرعة إلى الصحن."

بعد ذلك بعامين، دخل هذا الإجراء التنظيمي حيز التنفيذ، ينص هذا القانون التأسيسي على أنه " لا يمكن وضع سوى الغذاء والأعلاف الآمنة في سوق الاتحاد."

لتأطير الممارسات، يتم سن العديد من المبادئ الرئيسية، ويتم توفير ضوابط إلزامية في كل مرحلة من مراحل السلسلة.

أولا: المبادئ والضوابط الرئيسية [1]

تنص اللائحة الأوروبية لعام 2002 بشكل خاص على أربعة مبادئ رئيسية: المسؤولية ، والتتبع ، والاحتياط والشفافية.

- **مبدأ المسؤولية** : يحدد بوضوح شديد مسؤولية المشغلين والسلطات العامة في مسائل سلامة الأغذية. وبالتالي فإن الأول واجب ضبط النفس، يضمنون امتثال المواد الغذائية للتشريعات المعمول بها، في جميع مراحل سلسلة الأغذية الزراعية (الإنتاج والمعالجة والتوزيع). تقع على عاتق سلطات الدول الأعضاء مسؤولية الإشراف على القطاع وتحديد العقوبات، إذا لزم الأمر بطريقة *متناسبة* و *رادعة. مثلا* في فرنسا السلطات العامة المسؤولة عن مراقبة قطاع الأغذية الزراعية هي المديرية العامة للأغذية (DGAL) والمديرية العامة للمنافسة والاستهلاك وقمع الغش(DGCCRF) من جانبها، تقوم خدمات الاتحاد الأوروبي أيضًا بإجراء حوالي 200 عملية تفتيش ومراجعة كل عام في الدول الأعضاء للكشف عن أوجه القصور المحتملة في أنظمة المراقبة الوطنية ... ولكن أيضًا في دول ثالثة لتقييم بعض طلبات التصدير إلى الاتحاد الأوروبي.

على المواد الغذائية المستوردة من بلدان ثالثة هي تخضع لنفس القواعد السلع المنتجة في الاتحاد الأوروبي (على سبيل المثال، يحظر الكلور غسلها الدجاج أو اللحم البقري تتغذى على هرمونات النمو .(من حيث المبدأ، لا يمكن لأي طعام دخول السوق الموحدة دون المرور بسلسلة من الضوابط.

في فرنسا، وكلاء (SIVEP) خدمة فحص الحدود البيطرية والصحة النباتية هم الذين يحمون المستهلكين من إدخال المواد الغذائية غير المتوافقة من بلدان ثالثة.

[1] The European Union explained: a partnership between Europe and farmers, Luxembourg, November, 2014.

- **إمكانية التتبع** : تتطلب اللائحة الأوروبية لعام 2002 أن تكون جميع الحيوانات والمواد الغذائية والمواد الأخرى في صناعة الأغذية قابلة للتتبع. على هذا النحو يجب أن يكون المشغلون قادرين على تحديد أي شخص قام بتزويدهم بالطعام أو أي مادة يقصد دمجها في الطعام أو الأعلاف.
- **المبدأ التحوطي** : إذا كشفت المعلومات المتعلقة بمنتج ما عن احتمال حدوث آثار صحية ضارة، فإن المبدأ التحوطي يسمح للسلطات بوضع تدابير مؤقتة *متناسبة* لإدارة المخاطر حتى لو لا يزال هناك عدم يقين علمي حول هذا الخطر.
- **الشفافية** : في حالة الشك بشأن سلامة الغذاء أو الأعلاف، ينص هذا المبدأ على تنفيذ إجراءات *مناسبة* لإعلام السكان.

ثانيا: الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية[1]

ابتكار آخر نتج عن لائحة عام 2002: إنشاء الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية (EFSA) مقرها في إيطاليا، في مدينة بارما، تعمل الأخيرة في معظم الحالات بناءً على طلب المفوضية الأوروبية أو بمبادرة منها لتقديم المشورة العلمية بشأن الأسئلة المتعلقة بجميع جوانب السلسلة الغذائية (استخدام مبيدات الآفات، الكائنات المعدلة وراثيا والمواد المضافة.

يجوز للبرلمان الأوروبي أو أي دولة عضو أيضًا دعوة الهيئة لإصدار رأي علمي حول أي مسألة تقع ضمن اختصاصها.

في عامي 2015 و 2016، تم انتقاد EFSA لدورها في تحديد ترخيص Glyphosate ، المبيدات المثيرة للجدل، ومع ذلك فإن تقييماته لها قيمة مجرد نصيحة.ومن ثم يعود الأمر للمفوضية الأوروبية والدول

[1] Mohammed Ali Mohammed :General over view of common agricultural policy (CAP) of the European Union.

الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لاتخاذ قرارات بشأن كيفية التنظيم (الموافقات، وشروط الاستخدام، والقيود، والتوسيم، والضوابط، وما إلى ذلك تحت وصاية الكاب.

ثالثا: نظام الإنذار السريع الأوروبي (RASFF)

كما أنشأ الاتحاد الأوروبي في عام 1979، نظام إنذار سريع (RASFF) يسمح للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، و دول النرويج، ليختنشتاين، أيسلندا وسويسرا لتبادل المعلومات عندما يكون هناك تهديد لسلامة الأغذية.

لدى هذه البلدان أربع و عشرون (24) ساعة لإبلاغ جيرانها بأي تهديد للأمن الغذائي في عام 2019، على سبيل المثال: جعل التنشيط السريع لـ RASFF من الممكن سحب جميع مخزون اللحوم البولندية الفاسدة تقريبًا التي يتم بيعها في دول الاتحاد الأوروبي.

و في عام 2017، تم إرسال ما مجموعة 3832 إخطارًا بالمخاطر المرتبطة بالأغذية أو الأعلاف إلى المفوضية الأوروبية.

في هذه المرحلة، لا تزال المعايير الأوروبية واضحة حيث يحظر الاتحاد الأوروبي منذ عام 1981 تغذية هرمونات النمو للحيوانات المخصصة للاستهلاك، تم حظر الدواجن المعالجة بالكلور منذ عام 1997، ولم تنهي اتفاقية التجارة الحرة الموقعة في عام 2016 مع كندا الحظر على سمك السلمون المعدّل وراثيًا في أوروبا.

لكن الضغوط التجارية التي تمارس على الكاب يمكن أن تكون قوية، ففي ثمانينات القرن الماضي تعرضت دول الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال لهجوم من قبل كندا والولايات المتحدة داخل منظمة التجارة العالمية، لأنه حظر إستيراد لحوم البقر المسمنة بالهرمونات، و بتفويض من منظمة التجارة العالمية، فرضت على دول الكاب عقوبات جمركية في عام 1999 على العديد من المنتجات الأوروبية، بما يزيد عن 120 مليون دولار سنويا.

المطلب الثاني: أنظمة الجودة للمنتوجات الزراعية الأوروبية.

إن إنشاء بطاقة جودة للمنتجات الغذائية من الزراعة سيمكن من الترويج لهذه المنتجات بين المستهلكين، ومراقبة جودتها وضمان الحماية القانونية ضد إساءة إستخدام الأسماء الجغرافية لشركات الإنتاج الزراعي. لا يجب بالضرورة أن تحل هذه التسمية محل العلامات الأخرى ذات الأصل المحلي أو الوطني، ولكن يمكن إضافتها إليها. إن دول الكاب مقتنعة بأن البطاقة الزراعية للمنتج يمكن أن يسهم في المساعدة على تنمية الزراعة. تعتبر أن إنشاء آلية قانونية لترويج المنتجات الغذائية من الزراعة وحمايتها جزء من نهج أوروبي مشترك للتحديات التي تواجه في العالم.

ترى الكاب أن تنمية الزراعة يمكن أن يكون لها أيضًا تأثير إيجابي من أجل الحفاظ على البيئة الطبيعية والثقافية، والمساهمة في منع مخاطر الكوارث الطبيعية، وحماية الموارد المائية، وضمان الحد الأدنى من التسوية في المناطق الفلاحية، وتطوير السياحة المستدامة بيئيا.

أولا: المبادئ العامة في الوسم التجاري للمنتج الأوروبي [1]

في ضوء ما سبق، قامت الكاب بتوحيد العلامة التجارية للمنتجات الزراعية بالوسم الأوروبي الموحد :

أولا: إنشاء علامة جودة للمنتجات من الزراعة من خلال اقتراح معايير عامة تتعلق بكل من الحدود الإقليمية وظروف الإنتاج، دعوة الدول الأعضاء بشكل خاص إلى تقديم مقترحات مقدمة من الإدارات والمنتجين الوطنيين والإقليميين والمحليين في المناطق الزراعية.

ثانيا: دعوة الدول الأعضاء إلى تنسيق تشريعاتها حول تسميات المنشأ والجودة ، مع إتاحة إمكانية إنشاء ملصق منشأ لمنتجات الزراعة.

[1] Règlement (CE) n° 110/2008 du Parlement européen et du Conseil du 15 janvier 2008 concernant la définition, la désignation, la présentation, l'étiquetage et la protection des indications géographiques des boissons spiritueuses et abrogeant le règlement (CEE) n° 1576/89 du Conseil.

ثالثا: تشجيع الدول الأعضاء من خلال إجراءات التوعية لتحديد المناطق الزراعية، وتحديد معايير منح علامة الجودة لعدد متزايد من المنتجات وتطوير آليات التحقق و السيطرة.

رابعًا: اقتراح على الاتحاد الأوروبي استكمال الأشكال الحالية لحماية تسميات المنشأ والخصائص النموذجية لمنتجات الأغذية الزراعية، مع تحديد إقليمي، حتى إضافي، يحدد المنتجات الفلاحية.

خامسا: النظر في إعداد اتفاقية نموذجية محتملة تسمح بتوسيع نظام تسمية الجودة هذا ليشمل البلدان الأوروبية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ودعوتهم إلى اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه، على وجه الخصوص أولئك الذين لديهم حدود مشتركة.

سادسا: النظر في اتخاذ مبادرات لإنشاء هيئة أوروبية تضمن، بالتعاون مع الدول الأعضاء المعنية، إدارة منسقة لبطاقة الجودة للمنتجات من الفلاحية.

سابعا: تشجيع الدول الأعضاء على الاستفادة من الأحكام الموجودة بالفعل في الاتحاد الأوروبي لحماية تسميات المنشأ للمنتجات الزراعية والغذائية من مناطقها الفلاحية، إذا لزم الأمر من خلال إبرام اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي.

ثامنا: دعوة منظمة التجارة العالمية للمساهمة في شفافية أسواق المنتجات الزراعية والغذائية من خلال حماية التسميات والعلامات التي تشير إلى تنوعها وخصائصها المحددة المرتبطة بمكانها الأصلي (بما في ذلك المناطق الفلاحية) وعملية إنتاجها.

تاسعا: دعوة الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي إلى زيادة الموارد المخصصة للبحث في الصفات المحددة لمنتجات الزراعة و الفلاحية.

ثانيا: سياسة الاتحاد الأوروبي لوضع العلامات الغذائية [1]

في 14 جوان1992، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي اللائحة رقم: 92/2081 بشأن حماية البيانات الجغرافية وتسميات المنشأ للمنتجات الزراعية والمواد الغذائية، والتي تهدف إلى تحديد القواعد المشتركة في هذا المجال من أجل تحسين بعض المنتجات النوعية المحددة التي يتم إنتاجها في منطقة جغرافية محددة. يجب أن تعزز هذه اللائحة أيضًا تنويع الإنتاج الزراعي في سياق أوسع للتنمية الريفية المستدامة .ثم تم تعديل اللوائح في 17 مارس 1997. وتحدد اللجنة نطاق اللوائح وقائمة المنتجات. في سنة 2011، إعتمد الإتحاد الأوروبي ألف وسم تجاري فلاحي مقسمة كما يلي:

505 تسمية منشأ معتمدة، 465 مؤشر جغرافي محمي و 30 تخصص تقليدي مضمون[2].

[1] Règlement (UE) n° 1308/2013 du Parlement européen et du Conseil du 17 décembre 2013 portant organisation commune des marchés des produits agricoles et abrogeant les règlements (CEE) n° 922/72, (CEE) n° 234/79, (CE) n° 1037/2001 et (CE) n° 1234/2007 du Conseil.

[2] Cheriet F, Mohavedi N & Rastoin J.L. (2012). «Les dynamiques des ressources agricoles en Méditerranée : Enjeux stratégiques pour la sécurité alimentaire». Rapport final du projet DYRESAMED, Série «Construire la Méditerranée», IPEMED, Paris, 92 p.

تم تحديد فئتين من الإشارات:

01- المؤشر الجغرافي المحمي:

الذي يتضمن البيانات التالية: اسم المنطقة، وكذلك المكان المحدد أو الدولة المستخدمة لتعيين منتج منشأ من هذه المنطقة والذي يمكن أن تعزى جودته أو سمعته إلى البيئة جغرافي يتميز بعوامل طبيعية أو بشرية[1].

02- تسمية المنشأ المحمية:

التي تشمل اسم المنطقة أو المكان المحدد أو الدولة التي تحدد منتج المنشأ من هذه المنطقة الجغرافية والتي ترتبط جودتها بشكل أساسي ببيئة جغرافية معينة. وقد تم تحديد شروط الاستفادة من أحد هذه التسميات في مواصفة يجب أن تتضمن البيانات التالية: اسم المنتج، وصفه، تحديده الجغرافي، طرق الإنتاج، والعناصر الأساسية المرتبطة بالبيئة الجغرافية. كما يلزم تقديم معلومات بشأن هيئات التفتيش واللوائح التي يتعين مراعاتها طبيعة الارتباط بين المنتج والموقع الجغرافي أكثر صرامة، وكذلك الشخصيات التي ترجع بشكل رئيسي أو حصري إلى المنطقة الجغرافية.

ومن الجوانب الهامة الأخرى لتوسيم المنتجات الغذائية إجراء التسجيل يمكن تقديم طلب التسجيل من قبل أي مجموعة من المنتجين ، بغض النظر عن شكله القانوني وفي حالات استثنائية، بواسطة شخص طبيعي أو اعتباري.

تتحقق الدولة العضو، بعد تلقيها الطلب، من مدى مطابقة الطلب وترسله إلى اللجنة والدول الأعضاء، ثم تفحص المفوضية الطلب وتنشره في الجريدة الرسمية للجماعات الأوروبية إذا لم يكن هناك اعتراض في غضون ثلاثة أشهر، يتم تسجيل الملصق في السجل، في حالة المعارضة تفحص اللجنة أسباب اتخاذ القرار.

[1] Hadjou L., Cheriet F. Et Djenane A. (2013b). « Agriculture biologique en Algérie : potentiel et perspectives de développement ». Les cahiers du CREAD n°105/106 pp 113 138.

ومن المهم أيضا التأكيد على أن الدول الثالثة لديها إمكانية طلب تسجيل ملصق في أراضيها وفقا لنفس الإجراء العلامات المسجلة محمية قانونيا ضد أي سوء استخدام أو إشارة خاطئة، إن الهيئة مخولة للتفاوض على اتفاقيات مع دول ثالثة للحماية المتبادلة للعلامات المسجلة.

وأنشأ الاتحاد الأوروبي أيضا في عام 1992 لجنة علمية بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية تعمل هذه اللجنة مع الهيئة لتسوية جميع المشاكل الفنية المتعلقة بتسجيل أسماء المنتجات الزراعية والمواد الغذائية والنزاعات بين الدول الأعضاء.

يرتبط عنصر آخر مهم في سياسة وضع العلامات في الاتحاد الأوروبي بالإيكولوجي تم إنشاء نظام منح العلامة البيئية في عام 1992. في عام 2000 قام البرلمان الأوروبي والمجلس بمراجعة نظام الجماعة، والذي يهدف إلى:

- ✓ الترويج للمنتجات ذات التأثير الأقل على البيئة مقارنة بالمنتجات الأخرى في نفس الفئة.
- ✓ تزويد المستهلكين بمعلومات ونصائح دقيقة بشأن المنتجات.

لا تزال السياسة المجتمعية لتعزيز تنوع المنتجات من خلال تقديم تسميات المنشأ المحمية (DOP) والمؤشر الجغرافي المحمي (PGI) والتخصص التقليدي المضمون (STG) غير مكتملة في السوق معولم وهذا طالما أنه ليس له تأثير على اللوائح الدولية لمنظمة التجارة العالمية، على أساس تحرير التجارة. بعد المؤتمر الرابع المشترك بين الإدارات لمنظمة التجارة العالمية (الذي عقد في الدوحة (قطر) نوفمبر 2001)، تم إطلاق جولة من المفاوضات يقترح فيها الاتحاد الأوروبي التركيز على جودة وخصوصية المنتجات الزراعية من أجل إيجاد في سياق عالمي، أشكال كافية من الحماية ضد اغتصاب أسماء المنتجات الزراعية والغذائية التي تضمن الحق في استخدام البيانات الجغرافية أو تسميات المنشأ.

وفي هذا الصدد، يبدو أن اتفاق تريبس المتعلق بالتنظيم التجاري لحقوق الملكية الفكرية، في سياق معالجة مسألة تسميات المنشأ وتسميات المنشأ في منظمة التجارة العالمية، غير مناسب، حيث أن المنتجات الزراعية في هذا السياق لها مكان هامشي فقط.

وبناءً على ذلك، طلب الاتحاد الأوروبي تقديم مسألة حماية جودة المنتجات والتدابير التي تهدف إلى الترويج لها، كنقطة محددة في المفاوضات الزراعية، وبالتالي الحصول لأول مرة اعتراف منظمة التجارة العالمية بوجود زراعة متعددة الوظائف وبدء مراعاة مشكلة حماية المنتجات التي تغطيها المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشأ .بحلول نهاية المؤتمر الوزاري الخامس المقرر عقده في عام 2003 ، سيتم تحديد نظام الإخطار المتعدد الأطراف للخمور والمشروبات الروحية.

أولا: إنشاء علامة الجودة

يجب تحديد بعض المبادئ العامة التي يمكن أن تكون بمثابة أساس لتطوير وتخصيص علامة جودة للمنتجات الغذائية من الزراعة هذا ضروري للتأكد من أن الجوانب الإيجابية لهذه الفكرة تفوق المخاطر المحتملة، ماذا يمكن أن تكون هذه المبادئ العامة؟

يجب ضمان حياد واستقلالية هيئات صنع القرار والرقابة بحيث لا يمكن التشكيك في موثوقية علامة الجودة. تهدف سياسة الجودة في الاتحاد الأوروبي إلى حماية أسماء منتجات محددة من أجل تعزيز خصائصها الفريدة المرتبطة بأصلها الجغرافي ومعرفتها التقليدية.

ثانيا: المؤشر PGI، PDO و STG

يمكن أن يصاحب أسماء المنتجات "مؤشر جغرافي (IG) " إذا كانت لها صلة محددة بمكان الإنتاج، و يسمح التعرف على المؤشرات الجغرافية للمستهلكين بالاختيار بثقة وتمييز المنتجات عالية الجودة مع مساعدة

المنتجين على تسويق منتجاتهم بشكل أفضل و معترف بها كملكية فكرية، حيث تلعب المؤشرات الجغرافية دوراً متزايد الأهمية في المفاوضات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى.

تركز أنظمة الجودة الأخرى في الاتحاد الأوروبي على عملية الإنتاج التقليدية أو على المنتجات المنتجة في المناطق الطبيعية الصعبة مثل الجبال أو الجزر.

تحمي المؤشرات الجغرافية PGI إسم المنتج من منطقة معينة ويتم الحصول عليه وفقًا لعملية إنتاج تقليدية معينة. ومع ذلك هناك اختلافات بين الثلاثة، تتعلق بشكل رئيسي بكمية المواد الخام من المنطقة المعنية أو من جزء عملية الإنتاج التي يجب أن تتم في المنطقة.

1. تسمية المنشأ المحمية (PDO)[1] :

المنتجات التي تستفيد من شركة تنمية هي تلك التي لديها الروابط الأقرب إلى مكان إنتاجها.

المنتجات: المنتجات الغذائية والزراعية والنبيذ

الشكل رقم: 03

دفتر الشروط: يجب أن يتم كل جزء من عملية الإنتاج والمعالجة والتحضير في منطقة معينة. بالنسبة للخمور، هذا يعني أن العنب يجب أن يأتي حصريًا من المنطقة الجغرافية التي يتم فيها إنتاج النبيذ.

مثال: يتم إنتاج زيت الزيتون كالاماتا PDO بالكامل في منطقة كالاماتا في اليونان، باستخدام أصناف من الزيتون من هذه المنطقة.

التسمية

- إلزامي للمنتجات الغذائية والزراعية
- اختياري للخمور

[1] European commission, Euro stat 2020, 03 الشكل رقم.

2. المؤشر الجغرافي المحمي[1](PGI) :

يسلط PGI الضوء على الصلة بين المنطقة الجغرافية المحددة واسم المنتج، عندما تكون جودة معينة أو سمعة أو خصائص أخرى ناتجة بشكل أساسي عن الأصل الجغرافي.

الشكل رقم: 04

المنتجات: المنتجات الغذائية والزراعية والنبيذ.

دفتر الشروط: بالنسبة لمعظم المنتجات، يجب أن يتم تنفيذ واحدة على الأقل من المراحل الثلاث للإنتاج أو المعالجة أو التحضير في المنطقة.

بالنسبة للخمور، هذا يعني أن 85 ٪ على الأقل من العنب المستخدم يجب أن يأتي حصريًا من المنطقة الجغرافية التي يتم فيها إنتاج النبيذ فعليًا.

مثال: يتم إنتاج لحم الخنزير "Westfälischer Knochenschinken" IGP في ويستفاليا باستخدام تقنيات قديمة، لكن اللحم المستخدم لا يأتي حصريًا من الحيوانات المولودة والمرباة في هذه المنطقة المحددة من ألمانيا.

التسمية:

- إلزامي للمنتجات الغذائية والزراعية
- اختياري للخمور

[1] European commission, Euro stat 2020, 04 الشكل رقم.

3. التخصص التقليدي المضمون (STG)[1]:

يبرز التخصص التقليدي المضمون (STG) الجوانب التقليدية للمنتج، مثل عملية تصنيعه أو تكوينه، دون ربطه بمنطقة جغرافية محددة يحميها اسم المنتج المسجل باسم STGمن أي تزوير وإساءة.

الشكل رقم: 05

المنتجات: المنتجات الغذائية والزراعية

مثال: بيرة تقليدية (La Gueuze STG) يتم الحصول عليها عن طريق التخمير العفوي و يتم إنتاجه بشكل عام في بروكسل (بلجيكا) و حولها ومع ذلك، STG، فإن طريقة إنتاجها محمية، ولكن يمكن إنتاج البيرة في مكان آخر.

تسمية: إلزامية لجميع المنتجات.

ثالثا: اللائحة التنفيذية بشأن المنتجات الغذائية والزراعية

لائحة المفوضية الأوروبية بشأن المنتجات الغذائية والزراعية في إطار نظم الجودة

حماية المنتج: بموجب نظام حقوق الملكية الفكرية في الاتحاد الأوروبي، فإن أسماء المنتجات المسجلة كمؤشرات جغرافية محمية قانونيا ضد التقليد وسوء الاستخدام داخل الاتحاد الأوروبي وفي الدول غير الأعضاء التي تم التوصل إلى اتفاق معها تم توقيع حماية محددة.

بالنسبة لجميع أنظمة الجودة، تتخذ السلطات الوطنية المختصة في كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي التدابير اللازمة لحماية الأسماء المسجلة في أراضيها ويجب عليهم أيضًا منع ووقف الإنتاج أو التسويق غير المشروع للمنتجات باستخدام هذا الاسم.

[1] European commission, Euro stat 2020, 05 الشكل رقم.

يمكن أيضًا تسجيل الأسماء غير الأوروبية كمؤشر جغرافي إذا أبرمت بلدهم الأصلي اتفاقية ثنائية أو إقليمية مع الاتحاد الأوروبي تتضمن الحماية المتبادلة لهذه الأسماء. يتم حماية أسماء المنتجات المختلفة (النبيذ والمنتجات الغذائية والنبيذ المنكه والمشروبات الروحية) التي يتم إنتاجها في العديد من البلدان خارج الاتحاد الأوروبي، مثل كولومبيا أو جنوب إفريقيا.

رابعا: أنظمة أخرى[1]

منتج الجبل: إن ذكر "المنتج الجبلي" عالي الجودة يسلط الضوء على خصوصيات المنتج في المناطق الجبلية التي تتميز بظروف طبيعية صعبة. يعتبر التعرف على هذا الجانب ميزة للمزارعين والمستهلكين، لأنه يسمح بتسويق أفضل للمنتج مع ضمان خصائص معينة للمستهلك.

المنتجات: المنتجات الزراعية والغذائية

دفتر الشروط: يجب أن تأتي المواد الخام والأعلاف من المناطق الجبلية بالنسبة للمنتجات المصنعة، يجب أن يتم الإنتاج أيضًا في هذه المناطق.

[1] European commission, Euro stat 2012.

المطلب الثالث: مستقبل الكاب في ظل العولمة

أولا: طريقة جديدة للعمل من أجل مستقبل الزراعة

تقدم السياسة الزراعية المشتركة المستقبلية (CAP) نهجًا حديثًا ومبسطًا لتمكين الزراعة في الاتحاد الأوروبي من تلبية الاحتياجات الاقتصادية والمجتمعية والبيئية المتطورة باستمرار لعالم معولم. في تقريرها تضع المفوضية الأوروبية من رؤية ل CAP أكثر استهدافا وأكثر مرونة وأكثر فعالية .حيوي لتحقيق ذلك هو طريقة جديدة للعمل.

ثانيا: أهداف CAP المستقبلية [1]

وضعت تسعة أهداف مشتركة للاتحاد الأوروبي الأساس لهذه السياسة ، مما يعكس ارتفاع طموح الاتحاد الأوروبي ل CAP ككل .من الحفاظ على التنوع البيولوجي إلى ضمان الدخل العادل ، ودعم تجديد الأجيال إلى إجراءات تغير المناخ ، تغطي الأهداف مجموعة واسعة من القضايا التي تهدف إلى معالجة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الناشئة.

الشكل رقم: 01 مكرر

من أجل تحقيق هذه الأهداف، تقدم المفوضية الأوروبية إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عددًا من الأدوات والمتطلبات لكيفية استخدامها ومؤشرات لقياس التقدم.

[1] European commission, Euro stat 2020, الشكل رقم 01 مكرر.

تحول السياسة التركيز من الامتثال والقواعد إلى النتائج والأداء .يتم استبدال نهج واحد يناسب الجميع بنظام أكثر مرونة، مع مزيد من الحرية لدول الاتحاد الأوروبي في تحديد أفضل السبل لتحقيق الأهداف المشتركة بينما، في نفس الوقت، الاستجابة للاحتياجات المحددة للمزارعين والمجتمعات الريفية هذا هو المكان الذي تأتي فيه خطط CAP الاستراتيجية.

ثانيا: الأهداف الرئيسية التسعة

وستكون الأهداف الرئيسية التسعة الأساس الذي ستبنى عليه الخطط الاستراتيجية للسياسة الزراعية المشتركة في المستقبل وستكون حجر الزاوية لسياسة أكثر تركيزًا على النتائج .الأهداف هي:

أ: لضمان دخل عادل للمزارعين، **ب:** لزيادة القدرة التنافسية، **ت:** لإعادة توازن السلطة في السلسلة الغذائية، **ث:** إجراءات تغير المناخ، **ج:** العناية بالبيئة، **د:** للحفاظ على المناظر الطبيعية والتنوع البيولوجي، **ذ:** لدعم تجديد الأجيال، **ر:** مناطق ريفية نابضة بالحياة، **ز:** لحماية جودة الغذاء والصحة.

ثالثا: تحليل أهداف السياسة الرئيسية [1]

لشرح المنطق وراء كل من هذه الأهداف التسعة، أصدرت المفوضية الأوروبية سلسلة من الملخصات تلخص هذه الملخصات الحقائق الرئيسية حول كل هدف وكذلك مدى ارتباطه بالسياسات.

01- ضمان دخل زراعي قابل للتطبيق [2]

الشكل رقم: 06

"في عام 2017 ، كسب المزارعون في المتوسط أقل بقليل من نصف ما يمكن اكتسابه في وظائف أخرى، من الثلث قبل عقد من الزمان."

[1] https://ec.europa.eu/info/food-farming-fisheries/farming/facts-and-figures/performance-agricultural-policy/cap-payments_en.

[2] European commission, Euro stat 2020, 06 الشكل رقم.

الهدف الرئيسي: دعم دخل المزارع القابلة للحياة والمرونة في جميع أنحاء الاتحاد لتعزيز الأمن الغذائي.

يبحث الموجز الوضع الحالي مع دخل المزرعة في الاتحاد الأوروبي، ودور CAP في دعمه والاختلافات بين دول الاتحاد الأوروبي وقطاعاته .بالإضافة إلى ذلك، يناقش أي مجموعة من التدابير اللازمة لخدمة الهدف الرئيسي المتمثل في دعم دخل المزارع قابلة للحياة.

02- زيادة القدرة التنافسية [1]

"ازدادت الضغوطات على قاعدة الموارد الزراعية في الاتحاد الأوروبي بسبب تزايد الطلب على الغذاء والصناعات ، مدفوعًا بالتغيرات الديموغرافية والمتغيرة في الدخل."

الشكل رقم: 07

الهدف الأساسي: زيادة القدرة التنافسية والإنتاجية الزراعية بطريقة مستدامة لمواجهة تحديات ارتفاع الطلب في عالم محدود الموارد وغير مؤكد بالمناخ.

يوجز هذا الموجز عددًا من محركات الأقراص وأدوات السياسة المتاحة لتحفيز مكاسب الإنتاجية في الزراعة في الاتحاد الأوروبي، مثل برامج البحث والابتكار، والتكنولوجيات الجديدة، والتنمية الريفية والبنية التحتية، والأنظمة الاستشارية الفعالة والتدريب المستمر لمديري المزارع.

03- مكانة الفلاح في سلاسل القيمة [2]

"تتميز الزراعة بحصة راكدة ومنخفضة من القيمة المضافة في سلسلة القيمة ، بسبب ارتفاع تكاليف المدخلات ، والاختلاف في الإنتاج ودمج الخدمات الجديدة".

الشكل رقم: 08

الهدف الأساسي: تحسين وضع المزارعين في سلسلة القيمة

[1] European commission, Euro stat 2020, 07 الشكل رقم.

[2] European commission, Euro stat 2020, 08 الشكل رقم.

يدرس هذا الموجز كيف يمكن للنهج CAP القادم أن يعزز وضع المزارعين من خلال تدابير مثل تعزيز التعاون بين المزارعين، وزيادة شفافية السوق وضمان آليات فعالة ضد الممارسات التجارية غير العادلة.

04- الزراعة والتخفيف من آثار تغير المناخ [1]

الشكل رقم: 09

"تلعب الزراعة في الاتحاد الأوروبي دورًا رئيسيًا في المساعدة على الوصول إلى التزامات اتفاقية باريس واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي بشأن الاستدامة والاقتصاد البيولوجي من خلال زيادة طموحها فيما يتعلق بانبعاثات غازات الدفيئة".

الهدف الرئيسي: المساهمة في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ، وكذلك الطاقة المستدامة.

يبحث هذا الموجز الدور الذي يمكن أن تلعبه الزراعة في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة من خلال تقنيات إدارة المزرعة والتربة الجديدة، بالإضافة إلى ذلك، فإنه يستكشف المخاطر التي يشكلها تغير المناخ على الزراعة.

05- إدارة التربة بكفاءة [2]

الشكل رقم: 10

"تحتوي التربة الزراعية في الاتحاد الأوروبي على ما يعادل 51 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون وهو ما يزيد بشكل كبير عن غازات الدفيئة التي تنبعثها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سنويًا."

الهدف الرئيسي: تعزيز التنمية المستدامة والإدارة الفعالة للموارد الطبيعية مثل المياه والتربة والهواء.

[1] European commission, Euro stat 2020, الشكل رقم 09.

[2] European commission, Euro stat 2020, الشكل رقم 10.

يركز الموجز على التربة باعتبارها واحدة من أهم الموارد الطبيعية، وتزويد المغذيات الأساسية والمياه والأكسجين ودعم النباتات كما يدرس المخاوف المتعلقة بصحة التربة ويسلط الضوء على أهمية السياسات التي تعزز حماية التربة.

06- التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية المستزرعة [1]

الشكل رقم: 11

"مثلما يعتمد النشاط الزراعي بشكل كبير على أنواع مختلفة من التنوع البيولوجي، فإنه يلعب أيضًا دورًا مهمًا في الحفاظ على الموائل والأنواع المعتمدة على الأراضي الزراعية".

الهدف الرئيسي: المساهمة في حماية التنوع البيولوجي ، وتعزيز خدمات النظام الإيكولوجي والحفاظ على الموائل والمناظر الطبيعية.

يعالج هذا الموجز موضوع التنوع البيولوجي داخل الاتحاد الأوروبي، مع التركيز بشكل خاص على روابطه بالمناظر الطبيعية المستزرعة وميزات المناظر الطبيعية .مع هذا التركيز، يروي بعض التغييرات المطلوبة في قطاع المزرعة، ويشرح أدوات CAP ذات الصلة المتاحة حاليًا، ويطرح أسئلة رئيسية ذات صلة حول كيفية تطوير CAPفي المستقبل.

07- التغيير الهيكلي والتجديد الأجيال [2]

الشكل رقم: 12

"يحتاج القطاع الزراعي النابض بالحياة إلى صغار المزارعين المهرة والمبتكرين للاستجابة للمطالب المجتمعية، من الغذاء الجيد إلى المنافع العامة البيئية".

الهدف الأساسي: تحديث القطاع الزراعي من خلال جذب الشباب وتحسين تطوير أعمالهم.

[1] European commission, Euro stat 2020, 11 الشكل رقم.

[2] European commission, Euro stat 2020, 12 الشكل رقم.

يحدد هذا الموجز تحديات واحتياجات صغار المزارعين في الاتحاد الأوروبي ويحدد كيف يمكن لنظام دعم أكثر استهدافًا ، استنادًا إلى تقييم الاحتياجات والنتائج المتوقعة القابلة للقياس الكمي ، أن يحفز تحديد الأجيال ويساعد بشكل أفضل على نجاح صغار المزارعين في القطاع الزراعي.

08- الوظائف والنمو في المناطق الريفية [1]

الشكل رقم: 13

"يلعب برنامج المساعدة على الامتثال (CAP) دوراً رئيسياً في التخفيف من بعض ضغوط البطالة والفقر في المناطق الريفية. وقد أظهرت دراسة حديثة للبنك الدولي الدور الإيجابي الذي تلعبه السياسة في الحد من الفقر".

الهدف الرئيسي: تعزيز العمالة والنمو والإدماج الاجتماعي والتنمية المحلية في المناطق الريفية، بما في ذلك الاقتصاد الحيوي والغابات المستدامة.

يستكشف هذا الموجز دور السياسة الزراعية المشتركة في الاقتصاد الريفي وينظر في الكيفية التي يساعد بها دعم الدخل والإنفاق على التنمية الريفية في الحفاظ على معدلات العمالة ومستويات المعيشة.

09- الصحة والغذاء ومقاومة مضادات الميكروبات [2]

الشكل رقم: 14

"انخفض إجمالي مبيعات مضادات الميكروبات البيطرية في 25 دولة أوروبية بأكثر من 20٪ بين عامي 2011 و 2016."

الهدف الرئيسي: تحسين استجابة الزراعة في الاتحاد الأوروبي للطلبات المجتمعية على الغذاء والصحة، بما في ذلك الغذاء الآمن والمغذي والمستدام، والحد من هدر الطعام، فضلاً عن رعاية الحيوانات.

[1] European commission, Euro stat 2020, الشكل رقم 13.

[2] European commission, Euro stat 2020, الشكل رقم 14.

يركز هذا الموجز على التحديات التي تفرضها مقاومة مضادات الميكروبات في تربية الحيوانات، والصلات الوثيقة بين رفاهية الحيوان، وصحة الحيوان والأمراض التي تنقلها الأغذية، وإجراءات الاتحاد الأوروبي التي يمكن أن تدعم المزارعين وبلدان الاتحاد الأوروبي في مكافحة مضادات الميكروبات.

الهدف الأساسي: تبسيط CAP[1]

الشكل رقم: 15

"إن التكاليف الإدارية هي نتيجة للرقابة لضمان استخدام أموال دافعي الضرائب لتحقيق الغرض المقصود منها. إن تناسب العبء فيما يتعلق بالمزايا أمر أساسي: سياسة فعالة ستقلل من التكاليف، بما في ذلك البيروقراطية، إلى أقصى حد ممكن من الفعالية."

يحدد الموجز الحقائق المتعلقة بالعبء الإداري بموجب عملية النداءات الموحدة ويستكشف إمكانات التبسيط والتحديات التي يواجهها.

رابعا: خطط CAP الاستراتيجية

ستوفر الخطط الإستراتيجية لبرنامج المساعدة على الامتثال تبعية حقيقية للدول الأعضاء لتعكس ظروفها الخاصة بشكل أفضل ولضمان قطاع زراعي أكثر مرونة في أوروبا .وكخطوة أولى ، تقوم الدول الأعضاء بإعداد تقييم شامل لاحتياجاتها بناءً على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT) لتحليل أراضيها وقطاع الأغذية الزراعية .ويتم ذلك بالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية المختصة وأصحاب المصلحة المهمين الآخرين.

كجزء من حوار منظم جديد، ستزود المفوضية الدول الأعضاء بتوصيات مصممة خصيصًا لإعداد خططها الاستراتيجية CAP ، بما في ذلك تحديد أهداف محددة تأخذ في الاعتبار أهداف CAP والتشريعات

[1] European commission, Euro stat 2020, 15 الشكل رقم.

الأخرى على مستوى الاتحاد الأوروبي مثل الاتفاق الأخضر الأوروبي. يؤكد تحليل مقترحات برنامج المساعدة على الامتثال المستقبلي توافقه مع الاتفاق الأخضر للاتحاد الأوروبي واستراتيجيات المزرعة إلى الشوكة والتنوع البيولوجي المرتبطة بها.

مجهزة بفهم قوي لاحتياجاتها على المستوى الوطني أو الإقليمي، بالإضافة إلى الرؤية الاستراتيجية من المفوضية الأوروبية، تضع الدولة العضو استراتيجية تدخل ترى هذه الخطوة الثانية أن الدول الأعضاء تختار بعض أدوات CAP وتضع أهدافًا قابلة للقياس الكمي لتوجيه التنفيذ عبر فترة الميزانية ستغطي الخطط الإستراتيجية لبروتوكول CAP جميع أدوات CAP الممولة من الاتحاد الأوروبي والمتوفرة في إطار المدفوعات المباشرة والدعم الخاص بالسوق والتنمية الريفية وللمرة الأولى، سيخضع تنفيذها لنهج استراتيجي حيث سيتم النظر فقط في مجموعة الأدوات الأكثر فعالية وتكميلية.

يجب على الدول الأعضاء بعد ذلك إرسال خططها الاستراتيجية CAP إلى المفوضية الأوروبية للموافقة الرسمية ستعتمد هذه الموافقة على الاتساق والتماسك والمساهمة الفعالة في أهداف عملية النداءات الموحدة والاحتياجات المحددة، بالإضافة إلى النتائج المحتملة الأخرى مثل التأثير على الأداء السليم للسوق الداخلية على سبيل المثال.

وأخيرا، بمجرد الموافقة والتنفيذ، سيتعين على الدول الأعضاء إصدار تقرير أداء سنوي بناء على خططها. ستساعد هذه التقارير المفوضية الأوروبية على مراقبة تنفيذ السياسة وتقييم التقدم نحو الأهداف المحددة لفترة الميزانية الإجمالية.

سوف يشجع برنامج CAP الجديد ويدعم زيادة استخدام التقنيات والابتكارات الحديثة .في جميع أنحاء تنفيذ CAP، نظم الزراعية الاستشارية و نظم المعرفة والابتكار الزراعي وعلى المستوى المحلي تساعد المزارعين

على فهم أفضل وقواعد يلتقي الاتحاد الأوروبي من خلال الاعتماد على مجموعة من البيانات الاقتصادية والبيئية لتقديم ما يصل إلى تاريخ التكنولوجيا والمعلومات العلمية.

إذا كان التقدم بطيئًا أو غير كافٍ، فستطلب اللجنة من الدول الأعضاء إجراء تحليل لأوجه القصور وخطة عمل لمعالجة هذا النقص في التقدم إذا لم تنفذ، أو إذا لم يتم إحراز أي تقدم، يمكن للجنة تعليق المدفوعات للدولة العضو.

تحتاج أوروبا إلى قطاع زراعي مرن ومستدام وتنافسي لضمان إنتاج أغذية عالية الجودة وآمنة وبأسعار معقولة لمواطنيها ونسيج اجتماعي واقتصادي قوي في المناطق الريفية .تقترح مقترحات سياسة النداءات الموحدة المستقبلية تحولًا حقيقيًا في السياسة ، مع التركيز على الأدلة، والتكيف مع الاحتياجات والظروف المحلية، مع الحفاظ على قواسم مشتركة قوية على المستوى الأوروبي .وستكون الخطط الإستراتيجية لبرنامج المساعدة على الامتثال (CAP) حاسمة لتمكين ذلك.

الخـــاتمــة

الخاتمة:

السياسة الزراعية المشتركة هي أحد أنظمة الإتحاد الأوروبي في مجال الدعم و البرامج و الهدف منها ضمان مستوى معيشي مقبول لصغار الفلاحين و توفير منتجات زراعية للمستهلكين عالية الجودة و بأسعار معتدلة بالتوازي مع الحفاظ على التراث الريفي و البيئي، هذا النظام قائم على دعامتين أساسيتين هما الدعم النقدي المباشر للفلاحين، برامج التنمية الريفية و التشريعات، القوانين التي تنظم الإنتاج الزراعي و تسويقه سواء داخل المجموعة الأوروبية أو خارجها في كلتا الحالتين الاستيراد و التصدير.

و إستطاعت دول الاتحاد في ظرف خمس عقود من بناء منظومة متماسكة ليست مثالية و لكنها تبقى مثالا يحتذى به في العالم بعد معاناة الجوع إبان الحرب العالمية الثانية التي أورثت ديون على دول الإتحاد الأوروبي، دفع بها للتفكير في إنشاء سياسة زراعية مشتركة تضمن الأمن الغذائي لمواطنيها في الأزمات الدولية و المحلية كما هو الحال في جائحة كورونا.

و منذ الوصول إلى إتفاق المبادئ الثلاث في عام 1962 أصبحت السياسة الزراعية عنصرا محوريا في البناء الإقتصادي و المؤسساتي الأوروبي. و في بداية تطبيق السياسة الزراعية المشتركة كان التركيز على تحسين المنتجات الزراعية لكي يحصل المستهلك على أغذية ذات جودة عالية و بأسعار مناسبة تخدم العارض (الفلاح) و الطالب (المستهلك)، كما تعدى ذلك إلى الحفاظ على القطاع الزراعي داخل المجموعة الأوروبية.

و قد وفرت الـ CAP دعما ماليا للفلاحين قدر بما يقارب نصف ميزانية الإتحاد الأوروبي شجعهم في ذلك على زيادة الإنتاج من خلال ضمان تسعير الحاصلات و علاوة على تقديم الدعم المادي لهيكلة المزارع من صغيرة إلى كبيرة عن طريق تكتلات فلاحية و تعاونيات زراعية لتنمية المهارات و تبادل الخبرات و تبني المكننة و التزاوج بين الفضاء الجامعي في البحوث العلمية على أرض الواقع.

الخـــاتمــة

و قد كان بنجاح الـ CAP فضلا كبيرا في توجه الإتحاد الأوروبي نحو الإكتفاء الذاتي من الأغذية في العقود الأخيرة، تراكم عنها فائض في الإنتاج يتم تصديره بعض منها (على الرغم من كونها مدعمة) و البعض الأخر يتم تخزينه أو التخلص منه.

إن السياسة الزراعية المشتركة الحالية نتاج تطور مجموعة من التشريعات و القوانين التي جعلت من المنتوج الزراعي الأوروبي مطلوب في داخل المنظومة الأوروبية و خارجها و يعود الفضل إلى قوانين الجودة التجارية و العلامات المسجلة و الوسم التجاري لكل منتج زراعي.

كما أن لهذه القوانين دور كبير في الحماية على التنوع البيئي و تحديث الريف بمختلف مكوناته (النباتي و الحيواني)، حتى أصبح المنتوج يخضع لمعايير السلامة و الأمن بطريقة جد صارمة تضمن الراحة للمستهلكين، و تعزز الثقة التي توطدت بين المزارع و سوق الإستهلاك.

و تضمنت السياسة الزراعية المستقبلية نحو التفكير في المنتجات العضوية أو الخالية من كل الإضافات سواء أسمدة أو مواد كيميائية مبيدات، و هي أحد المحاور التي يناقشها أعضاء دول الـ CAP عن طريق تقديم التحفيز المالية و الدعم التقني للمضي في زراعة خالية من الإضافات.

و بات من المعروف أن السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة من أنجح السياسات رغم خروج مملكة بريطانيا (إنجلترا، ويلز إيرلندا الشمالية و أسكتلندا) و التي يعتبر بلدانها من أهم ممولي السياسة الموحدة داخل الإتحاد الأوروبي و ما تزخر بها بلدانها من منتوجات زراعية و موارد بحرية صيدية.

و رغم ذلك فقد تجاوزت السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة أزمة كوفيد 19 دون أي أضرار مقارنة بنظرائها من السياسات الداخلية الأوروبية.

الخـــاتمــة

السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة مثال متكامل في سياسات الإندماج التي يجب تسليط الضوء عليها كلبنة أولى في فكرة التكامل و الإندماج في الوطن العربي و الجزائر خاصة لما تزخر به من موارد طبيعية و حيوانية و بحرية و مناخ جد ملائم لكل أصناف الزراعات و تربية الأنعام.

المحتوى الصفحة

فهرس المحتويات

المقـدمـة

الفصل الأول:	الإطار المفاهيمي للتكامل القطاعي في الإتحاد الأوروبي	13
المبحث الأول:	إسقاطات نظريات التكامل و الإندماج على القطاع الفلاحي	14
المطلب الأول:	الإطار المفاهيمي للتكامل و أهدافه	14
المطلب الثاني:	التكامل القطاعي الإقليمي مقاربة نظرية	17
المبحث الثاني:	الإطار النظري للسياسة الزراعية المشتركة CAP	20
المطلب الأول:	الكاب و المزايا النسبية لدافيد ريكاردو (المنافع المقارنة)	20
المطلب الثاني:	الكاب و نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل (الطلب المتبادل و معدل التبادل الدولي)	24
الفصل الثاني:	السياسة الزراعية المشتركة و القوة الزراعية للإتحاد الأوروبي	26
المبحث الأول:	السياسات الزراعية المشتركة في دول الإتحاد الأوروبي، النشأة و الأهداف	27
المطلب الأول:	مفهوم السياسة الزراعية و الأمن الغذائي	27
المطلب الثاني:	السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة	29
المبحث الثاني:	مظاهر القوة الإقتصادية الزراعية	35
المطلب الأول:	القدرات الزراعية لدول الـ CAP:	36
المطلب الثاني:	مؤشرات السياسة الزراعية المشتركة	46
الفصل الثالث:	السياسة المالية و القانونية لحماية القطاع الزراعي	54

المبحث الأول: السياسة المالية و الدعم التقني الفلاحي 55

المطلب الأول: سياسة الدعم الفلاحي للإتحاد الأوروبي 55

المطلب الثاني: تمويل الاتحاد الأوروبي 62

المبحث الثاني: السياسة الحمائية للمنتجات 71

المطلب الأول: معايير سلامة المنتوجات الزراعية الأوروبية 71

المطلب الثاني: أنظمة الجودة للمنتوجات الزراعية الأوروبية 75

المطلب الثالث: مستقبل الكاب في ظل العولمة 85

الخاتمة

الملاحق

قائمة المراجع و المصادر

قائمة الجداول

الرقم	عنـــــوان الجـــدول	الصفحة
01	تكلفة الإنتاج مقدرة بساعات العمل قبل التبادل التجاري	22
02	التطور الزمني لإنضمام الدول الإتحاد الأوروبي من سنة 1957-2013	33
03	عدد المزارع في بعض بلدان الإتحاد الأوروبي	36
04	المساحة الزراعية للحبوب في دول الإتحاد	37
05	المساحة الزراعية للإستهلاك البشري (الخضروات و الفواكه) في دول الإتحاد	38
06	عدد رؤوس الأبقار	39
07	عدد رؤوس الأغنام	40
08	كمية صيد الأسماك و المنتجات الصيدية	41
09	قيمة الناتج المحلي الإجمالي و معدل نموه السنوي و حصة الفرد الواحد في دول CAP	42
10	عدد العاملين في القطاع الفلاحي و نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لدول CAP للمدة (2002 – 2012)	43
11	نسبة الإكتفاء الذاتي لدول CAP من المجموعان الغذائية لسنة 2013	44
12	يوضح ميزانية السياسة الزراعية المشتركة و نسبتها من الميزانية العامة للإتحاد الأوروبي بين سنة 1970 و 2010	59
13	هيكلية تمويل السياسة الزراعية المشتركة للإتحاد الأوروبي	60

قائمة الأشكال

الرقم	عنـــــوان الشـكل	الصفحة
01	أهداف CAP المستقبلية	85/46
02	ميزانية الاتحاد الأوروبي 2017 حسب عنوان الإطار المالي	63
03	المؤشر الجغرافي المحمي (PGI)	81
04	تسمية المنشأ المحمية (PDO)	82
05	التخصص التقليدي المضمون (STG)	83
06	ضمان دخل زراعي قابل للتطبيق	86
07	زيادة القدرة التنافسية	87
08	مكانة الفلاح في سلاسل القيمة	87
09	الزراعة والتخفيف من آثار تغير المناخ	88
10	إدارة التربة بكفاءة	88
11	التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية المستزرعة	88
12	التغيير الهيكلي والتجديد الأجيال	89
13	الوظائف والنمو في المناطق الريفية	89
14	الصحة والغذاء ومقاومة مضادات الميكروبات	90
15	الهدف الأساسي تبسيطCAP	90

قائمة المختصرات

الكلمة	تعريفها الكامل
PGI	Indication Géographique Protégée
PDO	Appellation d'origine Protégée
STG	Spécialité Traditionnelle Garantie
CAP	Commun Agricole Policy
FAO	Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture
PAC	Politique Agricole Commun
OP	Appellation d'Origine
IG	Indication Géographique
UE	Union Européenne.
INRA	Institut National de la Recherche Agronomique
AKIS	Agriculture Knowledge and Innovation Systems
ERDF	الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية
ESF	الصندوق الاجتماعي الأوروبي
CF	صندوق التماسك
EAFRD	الصندوق الزراعي الأوروبي للتنمية الريفية
EMFF	الصندوق الأوروبي للمصايد البحرية

EAFRD	الصندوق الزراعي الأوروبي للتنمية الريفية
ESIF	صناديق الاستثمار الهيكلية الأوروبية
RDPs	برامج التنمية الريفية
ENRD	مشروعات الشبكة الأوروبية للتنمية الريفية
EIP-Agri	شراكة الابتكار الأوروبية للإنتاجية الزراعية والاستدامة
DGAL	المديرية العامة للأغذية
DGCCRF	والمديرية العامة للمنافسة والاستهلاك وقمع الغش
EFSA	الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية
RASFF	نظام الإنذار السريع الأوروبي

المراجع و المصادر

أ. المراجع العربية:

الكتب:

1. آلان ماثيوز: **كتابات عن تقييم الأساس التشريعي للخطط الإستراتيجية CAP الجديدة**، 11 أكتوبر 2018.
2. آلان ماثيوز: **كتابات عن المزيد عن تحديد سقف المدفوعات المباشرة**، 28 أغسطس 2018.
3. آلان ماثيوز: **كتابات عن تكون عملية إعادة التوزيع أكثر فعالية عند إعادة التوزيع**، 04 سبتمبر 2018.
4. آلان ماثيوز: **كتابات عن الاتجاهات الحديثة في إخطارات الدعم المحلي لمنظمة التجارة العالمية**، 05 أكتوبر 2018.
5. آلان ماثيوز: **قواعد المساعدات الحكومية وتشريع السياسة الزراعية المشتركة 2020**، 28 أكتوبر 2018.
6. إي راي كانتربري: ترجمة سمير كريم، **موجز تاريخ علم الإقتصاد مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب**، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، سنة 2011.
7. تود جي باكولز: **أفكار جديدة من إقتصاديين راحلين مدخل للفكر الإقتصادي الحديث**، ترجمة كوثر محمود مُحَمَّد و حسن التلاوي، الطبعة الأولى، كلمات علابية، مصر، سنة 2013.
8. جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. (تر: وليد عبد الحي). بيروت، كاضمة للنشر و الترجمة و التوزيع، 1985.
9. حسين بوقارة: **التكامل في العلاقات الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 08.

المراجع و المصادر

10. زينة أكرم عبد اللطيف النداوي: **تقييم السياسات الزراعية في العراق منذ عقد التسعينيات،** مجلة الحوار، العدد 27، تموز، 2011، السنة 7.

11. صالح العصفور: **السياسات الزراعية، المعهد العربي للتخطيط،** مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد 21، سنة 2003، السنة الثانية.

12. طارق فاروق الحصري: **الإقتصاد الدولي،** الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2010.

13. عماد مُحَّد الليثي: **التبادل الدولي،** ط1: دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

14. نزيه عبد المقصود مبروك: **التكامل الإقتصادية العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية،** ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

15. محسن الندوي : **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة،** ط 1،منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.

16. مُحَّد توفيق عبد المجيد: **العولمة و التكتلات الاقتصادية إشكالية للتناقض أم للتصادم في القرن الحادي و العشرين،** ط ،1دار الفكر الجامعي، مصر.

17. مُحَّد رفيق مُحَّد حمدان: **الأمن الغذائي نظرية نظام و تطبيق،** الأردن، عمان، الجامعة الأردنية، ط 1، سنة 1999.

18. أ. غوهين، أ. غورين ; **التفسير الإقتصادي و ميزة و حدود مبدأ الفصل، أدوات دعم الدخل الزراعي،** معهد الوطني للبحث في العلوم الزراعية، رين، فرنسا.

19. جوزيف بيتول: **الدعم العام للزراعة: النظرية و التاريخ و القياس،** معهد الوطني للبحث في العلوم الزراعية، باريس، فرنسا، 2004.

المراجع و المصادر

20. جوزيف بيتول : **منظمة التجارة العالمية و المفاوضات الزراعية المتعددة الأطراف** ، معهد الوطني للبحث في العلوم الزراعية، باريس، فرنسا، 2003.

المذكرات:

1. **حبيبة أيمن و حنان بوخلوط:** مذكرة ماستر، الإتحاد الأوروبي و دوره في تحقيق التكامل الإقتصادي، جامعة العربي التبسي، تبسة، السنة الجامعية 2015.2016.
2. **بن عزوز مُحَمَّد:** مذكرة ماستر، السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، السنة الجامعية 2014-2015.

الخطابات و المقالات:

1. خطاب المفوض فيل هوغان: **حول التبسيط والفرعية في مجلس الزراعة ومصائد الأسماك،** 16 يوليو 2018.
2. فيل هوغان : **التبسيط والتحديث،** مفوض الزراعة والتنمية الريفية، التكنولوجيا لتحديث وتبسيط CAP -المدير العام لمركز البحوث المشتركة.
3. **The common Agricultural policy A Story be continued Fifty years living History European Union**, Belgium 2012.
4. منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، **نحو تنمية زراعية مستدامة في العراق،** روما، سنة 2003، الكتاب صدر في 3 طبعات كالتالي: سنة 1721، و سنة 1719، وسنة 1717، بمساعدة كا من بنتام و جيمس ميل، حيث قام ريكاردو بوضع أكثر التدقيقات تأثيرا لرؤية سميث في هذه الطبعات.
5. **مشروع مارشال:** هو مشروع أعلن عنه كاتب الدولة الأمريكية للخارجية جورج مارشال بتاريخ 05 جوان 1947 إذا يمثل مساعدات إقتصادية لكل الدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية، و قدرات هذه

المساعدات بـ 12.9 مليار دولار على مدى 10 سنوات (أنظر جيفري نوينهام و غراهام إيفانز: قاموس بينغوين للعالاقات الدوليين، عنابة 2009، ص 309.

ب. المراجع الأجنبية:

1. Thomas Fritz ; **Globalising Hunfer ; Food security and the Eu's common Agricultural Policy** (CAP), 2012.
2. Mohammed Ali Mohammed ; **General over View of Common Agriculture Policy** (**CAP**) **of European Union Ministry of Agriculture and Agrarian Reform**, **National Agricultural policy center**, Syria, 2006.
3. Jelena VapaTankosic, mirosolvstojavljevic ; **Eu common Agricultural Policy and Pre-Accession assistance measures dor rural development of agriculture**, **2014 economics of agriculture 61 years**, Belgrade, 2014.
4. Teodor Lucia Moga, "**The contribution of the neo-Functionaliste and Inter-governmentalist Theories to the evolution of the European Intefration process**," Journal of alternative perspectives in The Social sciences, Vol.01, n°.03 (2009).
5. Philippe Schmitter, Ernest Haas : **The Legacy of neo-Functionalism**, **Journal of European public policy**, Vol 12, issue. 02 (2005), P 258.
6. SOREN Dosenrode, " **Federalism Theory and Neo-functionalism** : **Element for an Analytical Framework**" working paper, vol 02, issue 03, Centro Studis Ulfederalismo, 2010, Italy.

المراجع و المصادر

7. المواقع الإلكترونية:

https://ec.europa.eu/info/food-farming-fisheries/key-policies/common-agricultural-policy/cap-glance_fr#title

https://ec.europa.eu/info/food-farming-fisheries/key-policies/common-agricultural-policy/cap-glance_fr#howitspaidfor

http://ec.europa.eu/agriculture/direct-support/cross-compliance/index_en.htm

التشاريع الأوروبية:

1. لائحة الاتحاد الأوروبي 2013/1303: تعرض القواعد المشتركة المطبقة على الصناديق الهيكلية والاستثمارية الأوروبية(ESIF) .
2. لائحة الاتحاد الأوروبي 2013/1305 : دعم التنمية الريفية من قبل الصندوق الزراعي الأوروبي للتنمية الريفية(EAFRD) .
3. لائحة الاتحاد الأوروبي 2013/1306: بشأن تمويل وإدارة ومراقبة السياسة الزراعية المشتركة.
4. لائحة الاتحاد الأوروبي 2013/1310 : دعم التنمية الريفية من قبل الصندوق الزراعي الأوروبي للتنمية الريفية(EAFRD) .
5. لائحة الاتحاد الأوروبي 2014/807 : دعم التنمية الريفية من قبل الصندوق الزراعي الأوروبي للتنمية الريفية (EAFRD) وإدخال أحكام انتقالية.
6. لائحة الاتحاد الأوروبي 2014/640 : الإدارة وسحب الدعم أو شروط العقوبات المطبقة على المدفوعات المباشرة ودعم التنمية الريفية والامتثال المتبادل.
7. لائحة الاتحاد الأوروبي 2014/809 : كيف يجب تطبيق لائحة الاتحاد الأوروبي 2013/1306 بشأن نظام الإدارة والمراقبة وتدابير التنمية الريفية والامتثال المتبادل.

الملاحق

المخطط التوضيحي لعمل الكاب في الإتحاد الأوروبي

الملاحق

مخطط بياني يوضح التكامل و التجانس للسياسة الزراعية المشتركة

الملاحق

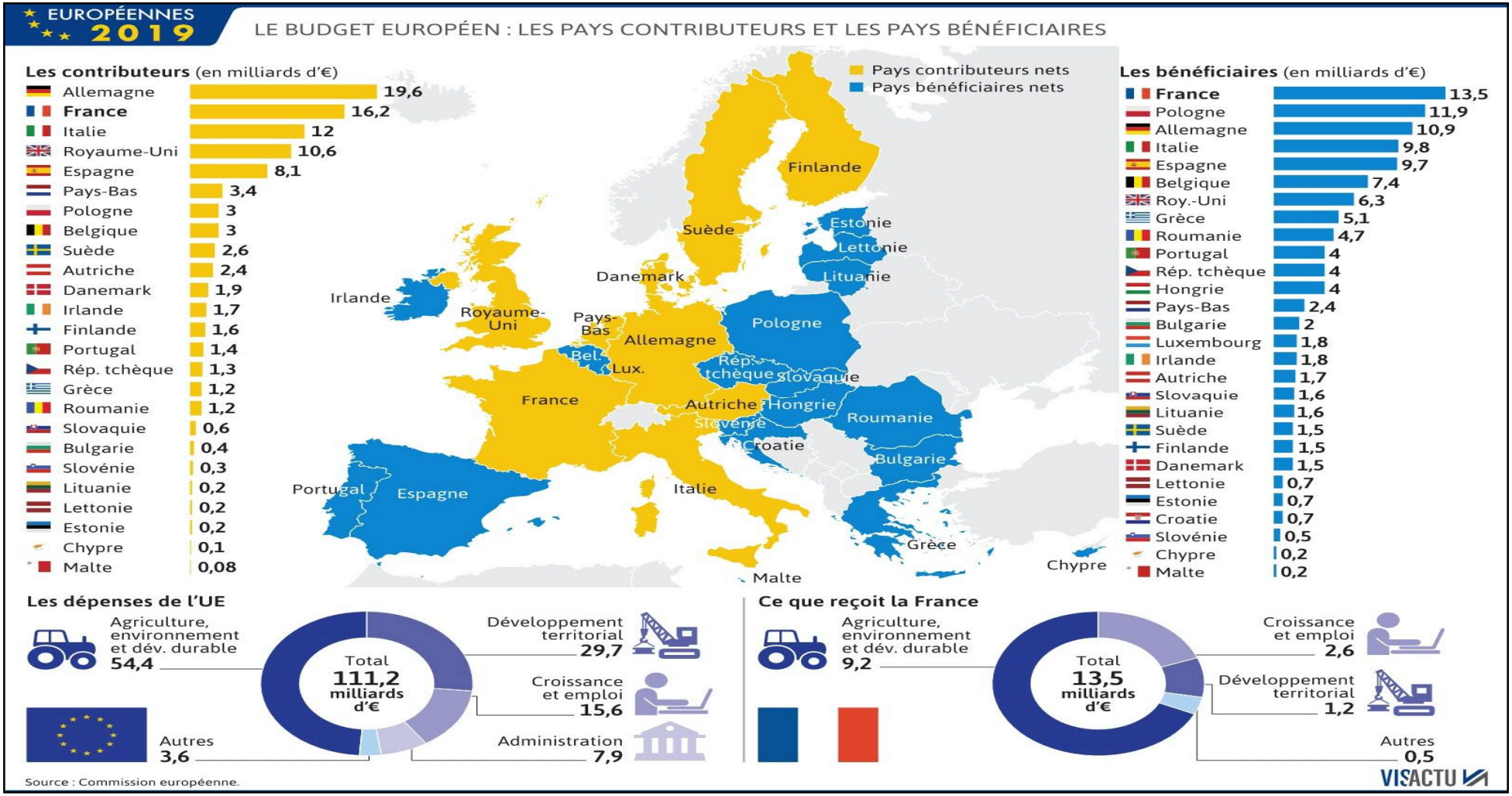

شكل توضيحي الدول المانحة و المستفيدة من المساعدات المالية لـ CAP

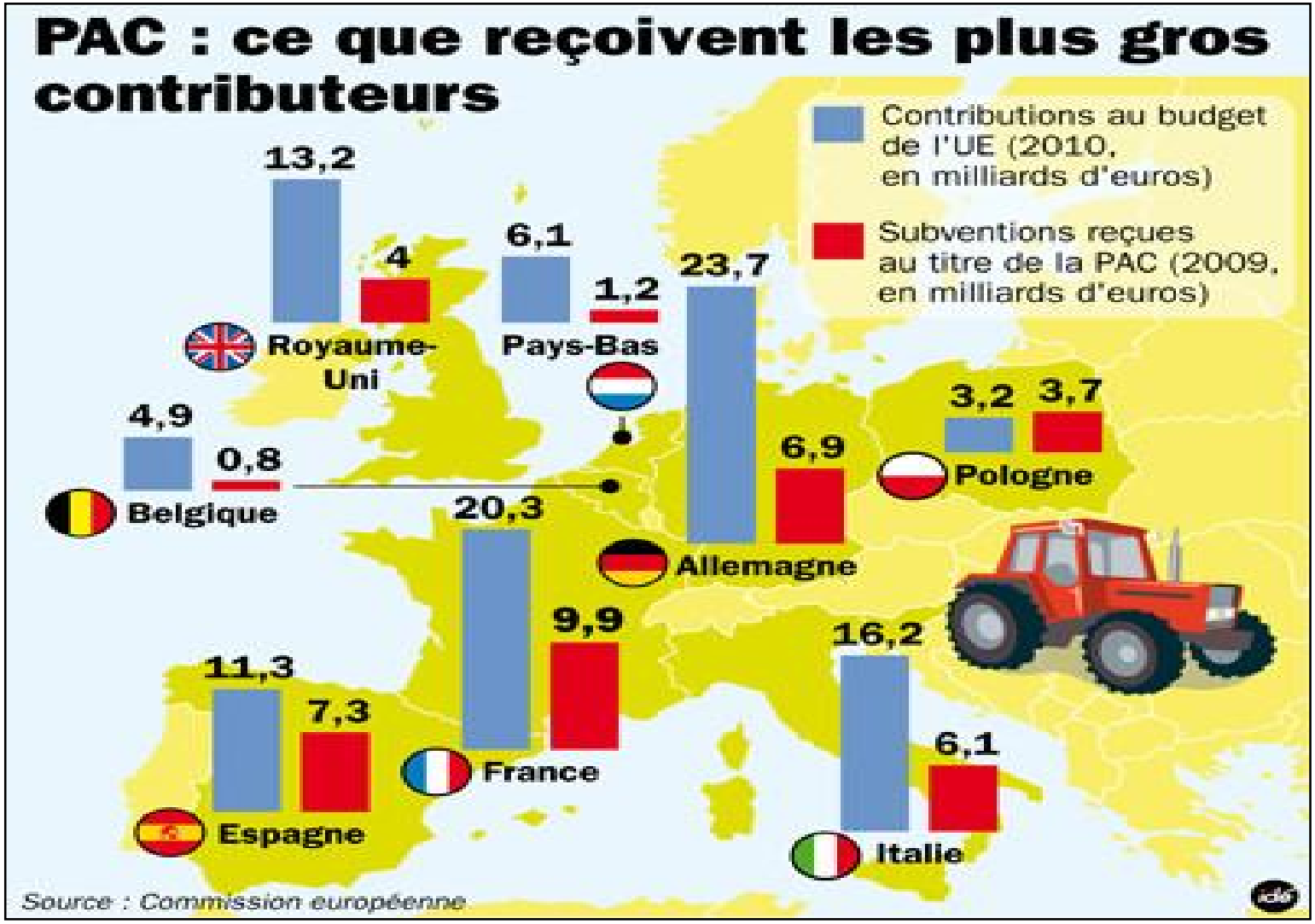

الدول الأكثر تمويل لـ CAP